

الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية
تصدر في بافا - ستعا عشرة اشهر

لصاحبها ورئيس تحريرها

الحشاشي
الحسيني
فهمي

AL-HOUKOUK

A Judicial Scientific and Educational Review

PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL-HUSSEINI, ADVOCATE

Jaffa Palestine

الجزء ٧ { ايلول ١٩٢٦ { السنة ٣

مطبعة الحقوق ببافا

بعض وكلاء المجلة

في دمشق : داود صديقي افندي المارديني صاحب مكتبة الاعتماد
في حلب : جورجى افندي سنداس صاحب المكتبة السورية
في اللاذقية : الاستاذ حنا افندي مدني : مدرسة الاميركان
في طرابلس شام : الطواجه وليم صبحية صاحب مكتبة صبحية
في حمص : عبد السلام افندي السباعي بحمص صندوق البريد ٤٩
في دوما : مخايل افندي خير
في عين فيت وما جاورها : محمد افندي الحسين
في بطرام الكورة لبنان : تقولا افندي الخوري مخايل مالك
في زحلة : يوسف افندي سابا
في قضاء البترون وما جاورها : الاستاذ رشيد افندي الطرابلسي
البصرة وما جاورها من البلاد العراقية : حسين حسن افندي عبد الصمد
في بغداد : محمد سعيد افندي معتمد الصحف والمجلات العربية
الوكيل العام المتجول - صالح افندي الحسيني

الى مشتركي مجلة الحقوق الكرام

قد اعتمدت ادارة هذه المجلة الافاضل صالح افندي الحسيني ، و ابراهيم افندي
الخليب ، وكامل افندي الجزائري ، وكلاء متجولين عنها في تحصيل يدلات الاشتراك
في مصر والعراق وفلسطين وسوريا فترجو من مشتركينا الكرام اعتماد كل منهم وتسهيل
مهمتهم ولهم منا من يد الشكر

الحقوق

مجلة قضائية شرعية شرطية علمية أدبية
تصدر في بافا — ستعا عشرة اشهر

لصاحبها ورئيس تحريرها

المحامي
الحسيني
فهمي

AL-HOUKOUK

A Judicial Scientific and Educational Review

PUBLISHED MONTHLY

PROPRIETOR & EDITOR

FAHMI EL- HUSSEINI, ADVOCAT

Jaffa Palestine

الجزء ٧	العدد ١٩٢٦	السنة ٣
---------	------------	---------

مطبعة الحقوق ببافافا

السنة

٣

الحقوق

الجزء

٧

مجلة قانونية شرعية عربية

أيلول ١٩٢٦ — المصادف — ٢٤ صفر الخير سنة ١٣٤٥

الموضوع الحقوقية

المقايسة

بين مجلة الاحكام العدلية وبين قانون فرنسا المدني

كتاب البيوع

القوانين المدنية هي بلا ريب ام القوانين الموضوعية وتظهر في هذه القوانين ام الاختلافات والمباينات بين قوانين الامم المختلفة ولما كانت فرنسا هي الامة التي اقتبسنا عنها كثيراً من امورنا القضائية فاهم ما نبدا به من المقايسات بين القوانين المقايسة بين المجلة وقانون فرنسا المدني . وفضلا عن ذلك فان كلا من مجلة الاحكام العدلية وقانون فرنسا المدني مستنبط من الاحكام الفقهية المترعة بالحكمة . وقد علم الناس كافة ان نابليون قد اقتبس قانون فرنسا المدني من الكتب الفقهية التي الفى منها ثلث الالوف في

مكتبات مصر عندما قدم اليها، غير ان لما كان أكثر المؤلفات الموجودة في مكتبات مصر حيثئذ في المذهب الشافعي قاننا نجد قانون فرانس المدني يتفق والمذهب الشافعي في أكثر الاحيان . وبما اننا نرى ان نجل تقسيم المجلة اساساً بني عليه البحث فنبدأ بكتات البيوع لانه اول كتاب منها :

ان كتاب البيوع هو الكتاب الاول من مجلة الاحكام العدلية ويحتوي على مقدمة وسبعة ابواب تشتمل على (٣٠٣) مواد

اما في القانون الافرنسي فيجي* السادس وهو ينقسم الى ثمانية ابواب ويتدي* من المادة (١٥٨٢) وينتهي عند المادة (١٧٠٧) اي انه يحتوي على مائة وخمسة وعشرين مادة .

قد عرفت المادة (١٥٨٢) من القانون المدني الفرنسي البيع بما يأتي :

« البيع هو نوع مقالة على ان يسلم احد الطرفين المثلثن و يودي الآخر الثمن وتنعقد هذه المقالة بصك رسمي او صك عادي » - وجاء في المادة الخامسة من المجلة نظير هذا ما يأتي : (البيع هو مبادلة مال بمال ويكون منعقدآ وغير منعقد)
واذا دققنا هذين التعريفين نجد بينهما فرقاً يبيأ :

اولاً - يخرج بقول القانون المدني (على ان يسلم احد الطرفين المثلثن و يسلم الثاني الثمن) بيع المقايضة اذ انه مبادلة العين بالعين . ويقال لكل من المالين في هذا البيع مبيع ولا يقال لاحدهما ثمن والثاني مثلثن

ثانياً - يخرج بقوله (نوع مقالة) بيع التعاطي لأنه ينعقد بإراء المشتري الثمن وتسليم البائع المبيع بدون التناظر بكلمة ما .

ثالثاً - بما ان الغرض من التعاريف توضيح المعارف فذكر كلمات مبهمه في هذا التعريف مع ان معنى الثمن الثغري غير معلوم . تناق للغرض من التعاريف .

رابعاً - جاء في آخر المادة المذكوره من القانون المدني تكون المقالة رسمية

وعادية . اما المجلة فقد جاء في المادة (١٦٧) منها « يتعقد البيع بالايجاب والقبول » وفي المادة (١٨٣) « كما يكون الايجاب والقبول بالمشافهة يكونان بالكتابة ايضاً » اما بالصك فلا يتعقد البيع واذا قلنا بانعقاد البيع بالصك لانه من الاسباب الثبوتية فنقول بذلك حملاً على المجاز . على ان تعريف القانون المدني غير شامل لاقتراره كبيع المقايضة وبيع التعاطي فضلاً عما فيه من غموض وإيهام . اما تعريف المجلة « البيع بمبادلة مال بمال » فجامع لافراد البيع غير مانع لاغيره فتدخل تحته الهبة بشرط العوض . لان الهبة بشرط العوض هي بمبادلة مال بمال ايضاً وان كانت لا تفيد الملكية قبل القبض لانها ليست بيعاً . وعليه فتعريف المجلة ناقص ايضاً لانه غير دافع لاغير البيع كما قلنا

غير ان ملاخسره احد فقهاء (سرامدان) قد عرف البيع في مؤلفه الموسوم بالدر بما يأتي : البيع هو بمبادلة مال بمال بطريق الاكتساب . فكما ان الهبة بشرط العوض تخرج بهذا التعريف لعدم وجود ملاحظة الاكتساب فيدخل تحته بيع الوضعية كون ملاحظة الاكتساب فيه على خطر الحصول وان كانت معدومة في الحال . ولذلك فقد جاء هذا التعريف جامعاً لافراد البيع مانعاً لاغيره

اما حكم البيع فهو على ما جاء في المادة ١٥٨٣ من القانون المدني كما يأتي :
 ثم تلك المقابلة بين الطرفين بعد العقد وقبل قبض الثمن ويثبت حق الملكية للمشتري بالنسبة الى البائع اما المجلة فقد جاء في المادة ٣٦٩ منها نظير ذلك « حكم البيع المتعقد الملكية يعني تلك المشتري المبيع وتلك البائع الثمن » . وجاء في المادة ٣٧٠ ايضاً ان البيع الباطل لا يفيد الحكم اصلاً . وعليه فلو قبض المشتري المبيع باذن البائع تلف في يده بلا تعد ولا تقصير لا يلزمه ضمان لان المبيع في يده منه .
 قيل الامة

وجاء في المادة (٣٧١) البيع الفاسد يفيد حكماً عند القبض يعني ان المشتري

إذا قبض المبيع باذن البائع صار مالكه (فعليه اذا كان البيع المنعقد صحيحاً يفيد الملكية وإذا كان باطلاً فلا يفيد الحكم اصلاً اي لا قبل القبض ولا بعده . اما البيع الفاسد فيفيد الملكية بعد القبض اما قبله فلا . والقانون المدني وان لم يأت على تقسيم كهذا فيقوله « ثم المفاوضة المنعقدة قبل القبض وبثبت بها حق التملك) يستدل انه قد ذهب مذهب المجلة في هذا الصدد اما قوله (يثبت للمشتري حق الملكية بالنسبة الى البائع) فتحيز الى المشتري لا مبرر له .

هذا وما ان عقد البيع من عقود الماوضة التي تستدعي المساواة فيقتضي عدم مساواة القانون البائع بالمشتري بالالتباس وسوء التفسير .

ومع هذا فليس بين تعريف البيع في المجلة وتعليقه في القانون المدني الفرنسي فرق كبير والفرق انما هو ما في القانون المدني من مجاز وإيهام . وقد جاء في المادة (١٥٨٤) من القانون الفرنسي التقسيم الآتي للبيع : البيع اما ان يكون مطلقاً او معقلاً . وينعقد البيع على ان فيه خيار شرط او خيار تعيين احد شيئين او عدة اشياء . فالبيع المطلق هو البيع الذي يقع بلا شرط والبيع المعقّل هو الذي يقع بشرط ونحن اذا اردنا ايضاح هذه المادة كما يجب يقتضي ذلك منا ان نبحث عن الشرط في نظر كل من المجلة والقانون المدني الفرنسي .

فقد استغرق البحث عن الشرط في القانون المدني من المادة (١١٦٨) الى المادة (١١٨٥) وقد قسم الشرط فيها الى اربعة اقسام :

الاول : التعمد الموقوف على حدوث حادث او تعليق انفساخه على وقوع حادث آتي مجهول او عدم وقوعه .

الثاني : الشرط الاتفاقي ، وهو الشرط الذي لا تعلق له باقتدار احد العاقدين . الذي انيط بالصدف .

الثالث : الشرط الاختياري ، هو تعليق نفاذ احكام المفاوضة بحادث حصوله او

عدمه بإمكان أحد الطرفين

الرابع : الشرط المختلط ، هو الشرط المنوط برأي أحد التعاقدين ورضاه مع رأي ورضاء شخص ثالث .

وتجوز أنواع الشروط الأربعة هذه في كل العقود غير أن هناك أربعة أنواع أخرى للشرط يقال لها الشروط المبطلّة وبها يبطل العقد وهي كما يلي :

(١) أن يكون إجراء الشرط محالاً (٢) أن يكون مغايراً للاداب العامة (٣) أن يكون ممنوعاً قانوناً (٤) أن يكون الشيء المشروط منوطاً برأي المتعهد واختياره .
فكما أن التعليق بهذه الشروط باطل فالمشروط المعلق بها باطل أيضاً

واشتراط عدم إجراء فعل ممنوع الحصول لا يستلزم بطلان العقد . أما النرض الذي يرمي اليه في الشروط هو تراضي الطرفين

أما القانون المدني فلم يبين مدة للشروط . وإذا كانت المدة معينة ولم تقع الحادثة المعلق عليها في خلالها يبطل العقد بالكلية . أما إذا كانت المدة غير معينة فلا يسقط حكم العقد ما لم يظهر أن الحادثة ممنوعة الحصول . وإذا كان للشرط المعلق بعدم وقوع حادثة مدة معينة يثبت الشرط إذا حلت المدة المذكورة ولم تظهر الحادثة أو تبين قبل حلول المدة عدم إمكان تحققها . أما إذا لم تنعين مدة فيعتبر الشرط متحققاً ما لم يظهر عدم إمكان وقوع الحادث .

وبنتقل الشرط المتحقق حين العقد إلى ورثة المشروط له بعد وفاته كما يشمل ما قبله وجاء في القانون المدني شرطان آخران يسمى أحدهما الشرط التعليقي وثانيهما الشرط الفسخي ، فالشرط التعليقي هو ما علق على حادثة مجهولة ستقع مستقبلاً أو على حادث واقع في الحال بدون علم الطرفين . والشرط الفسخي هو عبارة عن كل شرط من الشروط التي ترد على أن ينفسخ التهد بوقوعها (١)

(١) خيار الشرط من قبيل الشرط الفسخي لأن خيار الشرط في نظر الأئمة إنما وضع للنفسخ

وتعتبر الشروط بمقتضى القانون المارني الافرنسي اذا كانت معلقة بمحادثة فوق
امكان الطرفين كأمطار المطر او كانت معلقة برضاء ثالث مع احد العاقدين او كانت
معلقة بأمر مستقبل سواء ضربت مدة معينة للقيام بالشروط او لم تضرب وتكون العقود
التي تقع فيها صحيحة ولا فرق بين ان تكون تلك العقود من قبيل التحليلات
والمعاوضات او تكون من قبيل الالتزامات والاسقاطات .

وكان الشروط الاربعة المذكورة آنفاً باطلة فتبطل العقد التي تقع وفيها
شيء منها

والشروط على ما جاء في القانون المدني تورث ، اما المجلة فقد جاء فيها قاعدتان
في الشرط

فاولاهما: تعود الى الشرط التعليقي ، وهي ، المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط ،
انظر المادة (٨٢) من المجلة .

ثانيتهما: تلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان . وعليه فكما ان الشرط الذي لا يمكن
اجراؤه وتنفيذه يجب الاعتراف به . فالشرط الذي ليس فيه نفع لاحد المتعاقدين لا يعتبر
ايضاً .

على ان العقد لا يبطل بشروط كهذه ويكون معتبراً والشرط لغو .

ويقسم الفقهاء الحنفية الشرط الى قسمين:

(١) — الشرط التقييدي : يكون بلفظ « بشرط »

(٢) — الشرط التعليقي ويكون بادوات الشرط « اذا ان » .

ويجب لصحة التعليق ان يكون المعلق عليه امراً مستقبلاً ومشكوكاً فيه والتعليق
على امر محقق يكون تجزئاً وذهب ابن شيرمة (وهو امام انقرضت اتباعه) الى انه
يلزم مراعاة كل شرط عملاً بالحديث الشريف القائل (المسلمون عند شروطهم)
وقد تفضل الائمة الحنفية في هذا الشأن بشيء من التفصيل فقالوا : بما ان كل من

العاقدين محير في الشرط الذي يشترطه، وقد يشترطه أحد طرفي العقد غير قادر لاحراء
والسفيد وبما ان الحديث مدحاه، فلهذا فان تعدد من جعله تخصصاً يجوز في الآفاق
استثنيت منه بعض الشروط.

ونقسم العقود بالنظر الى الشرط الى قسمين: أحدهما عقود المعاوضة المالية، وبما
ان هذه العقود قائمة على المساواة التي تستلزم المساواة بين العوضين. لا يجب ان يجري فيها
شيء من التسامح كالبيع والاجارة لأن كلا من المتعاقدين في عقود كهذه يعطى الآخر
عوضاً ولذا فلا يرضيهما عدم المساواة في العوض.

هذه، يجب في هذه العقود ان يكون اشهر - ثلاثة لاحكامها - هو قلب في عقد
البيع مثلاً مع العدين حكم البيع المكبته من شرط المضاء كقولنا ان رهن اي شرط
ملائم لتسليم المبيع او تسليم ائتمن حوز البيع كقولنا في رهن متعارف وث
طارناً

اما الشروط المخالفة للعقد وليس فيها مع لاحد العاقدين فلعو ولا تانير لها.
والشروط التي تكون سير متعارفة وموحدة ليزاع مع انها مخالفة لحكم العقد مفسدة
لعقد المعاوضة لما قد يكون فيها من سرر مع احدهما العاقدين كأن يشترط البائع عند
بيعه البقرة علمه ثلاث اوقات حشيش - وقوم العقد شرع كقولنا احبوا كاشعير
لعدم غرر الصورة الا في الثانية ولأن الشرط لاول معاير للعرف والثاني متعارف.
ان العقد العاسد يبعد عند القصص ملكية وانه ليس وسيه لكل من العاقدين
فسخ العقد - اما الشرط في عقود المعاوضة الثلاثة اقسام:

- (١) الجائز ما هي التي تكون ملائمة لحكم العقد او متعارفة بين العاقدين.
- (٢) هي الشروط اعمدة لحكم العقد ولا يتصور فيها مع لاحد العاقدين.
- (٣) هي الشروط التي لا - متعارفة - موافقة لحكم العقد ومبها مع لاحد
العاقدين قد يفضى بما فيه من غرر الى النزاع وهذه الشروط مفسدة للعقد.

واذا لم يفسخ العاقدان العقد الذي توفرت لها فيه شرائط الفسخ وحصل بينهما التقايب فتصرفهما في المبيع والثمن صحيح .

الشرط التعليق : لم تذكر المجلة العقود التي يجوز تعليقها والتي لا يجوز واكتفت بقولها (الشيء المعلق بالشرط يجب ثبوته عدد ثبوت الشرط) والقانون المدني ايضا لم يذكر الفرق بين التعليق بالشرط وبين التقييد ، وما ذكر جواز عقد كل شرط على الاطلاق . وفي اواقع است الامام الشافعي رضى الله عنه قد ذهب الى انه لا فرق بين خيار الشرط وبين خيار التعليق لأن التعليق في نظره خيار الشرط لا يمنع السببية بل يمنع الحكم وعنه ايضا ان البيع المعلق على شرط متكون فيه ليس حائراً . وعليه فلو علق عقد على شرط وكان متكوناً به فلا تنبت به الملكية اذ لا تنبت الملكية بالشك .

هذا وبين ما جاء في قانون فرنسا المدني في تعيين مدة الشرط وبين ما جاء في المجلة في هذا الصدد فرق واليك البيان :

فاذا كان الشرط الوارد مخالف لحكم العقد كخيار الشرط ففي عقد البيع مثلا اذ ان خيار الشرط مخالف للملكية التي هي حكم البيع فلا بد من تعيين المدة . اما اذا لم يكن الشرط مخالفا لحكم العقد فيجوز عدم تعيين مدة لشرط هذا . نقول به المجلة . اما قانون فرنسا المدني فيفهم منه ان الشرط يكون معتبراً سواء كان مخالفاً للعقد او غير مخالف وسواء عينت له مدة ام لم تعين وقد عينت المجلة لخيار التروط مدة في مادتي (٣٠٠ و ٣٠١) .

وجعلت المجلة العدلية كما مر مدة لخيار الشرط وافترت ذلك في حق الشخص الثالث بشرط ان تكون المدة معومة من الطرفين المتعاقدين اما اذا لم تكن المدة معومة فيفسد البيع .

وفي الواقع لقد جوز خيار الشرط على رغم كون مخالفاً لحكم العقد لحاجة الناس

الى الخلاص من العسر . وعليه فتأدى الشرط الذي قبل بالرغم عنه مخالفاً لحكم العقد بدون مدة مضر بالمقدين لأن الصرف في المبيع او الثمن غير ممكن ما دام حق مسخ المبيع باقياً لاحد العاقدين بشرط الخيار . وجاء في المحلة من التفصيلات اللازمة في خيار الشرط ما يأتي :

ان البيع يفيد التملك اما المبيع الذي يكون فيه خيار فلا يفيد التملك . لأن رضاء الايمان بشرط في خروج ملكه من يده . فاذا شرط البائع الخيار لنفسه فيما ان الخيار هما منافع للرضا فلا يكون المبيع ملكاً للمشتري وعليه اذا هلك شيء يد المشتري فلا يرميه بده . بل يرميه قيمته . لانه اذا كان الخيار للبائع فلا يخرج المبيع عن ملكه . ولا يكون ملك المشتري وان قبضه ويكون كالمقصور بسوم الشراء .
و اذا كان الخيار للبائع يسقط الخيار ويلزم البيع بالامور الآتية :

اولاً — باجازه البائع البيع قولاً او فعلاً .

ثانياً — بمرور مدة الخيار بدون اجازة او فسخ

ثالثاً — بوفاة البائع

فبمزم البيع في صورة الاجازة متفق عليه . اما في الصورة الثانية فيطل البيع بتقضي قايوت فونسا المدني اذا مرت مدة الخيار بحلاف المجلة فانها ترى انه يستدعي لزوم العقد لان خيار الشرط اذا مسخ به العقد يكون على رأي الاثمة الحنفية من قبيل الترخص الفسحي ولا يطل عقلاً بل يلزم حتى .

الصورة الثالثة — وفاة البائع . وهذا الخيار لا يورث ويلزم البيع المقعود قبله لانه ما يبيع . ام في قانون فرنسا المدني فلا يسقط خيار الشرط بوفاة من له الخيار . بل يعمل الى ورثته ، هذا منس ما ذهب اليه الامام الشافعي رحمه الله .

وقال الامام ابو حنيفة العن ان خيار الشرط من قبيل الاوصاف والاولاد

لا تورث وان ورثت الاموال .

وإذا كان الخيار لمشتري يسقط الخيار على اوجه خمسة:

(١١) - الاجارة (٢٠) - مرور المدة (٣٠) - وفاة المشرى (٢) - حدوث

عيب في المبيع عند المشتري (٥) — حصول زيادة في المبيع

قد وضح ثلاثة اوجه من هذه الخطة - فاعادة المبيع في الصورة الرابعة تفترز
بالبائع وفي الصورة الخامسة تعتبر تعميق حق المشتري ، وبذلك يسقط حق الخيار
ويُلزم المبيع .

هذا وقد مر كما لدى الجمع عن إحدى مواد قانون شركة المدينين انه يجوز البيع مع خيار التعيين على ان يعين شيء واحد من اثنين او اكثر . وقد ورد في المجلة نظير ذلك في المادة (٣١٥) : لو بين البائع اثلاث شئيين او اشياء من القيمات كل على حدة على ان يأخذ المستري اياها بضمن المدي يسه له او يعطي البائع ان اراد كذلك صح البيع وهذا يقال له خيار التعيين .

• جاء في المادة (٣١١) : يلزم في خيار التعيين تعيين المدة أيضاً . وفي المادة (٣١٩) : خيار التعيين يتقن إلى الوارث . وخيار التعيين والى حالف الملكية التي هي حكم العقد هو ليس كخيار الشرط لأن خيار الشرط عبارة عن تخيير بين منسوخ أصل العقد وبين آخره بخلاف خيار التعيين فاصل العقد فيه لازم وإن الخيار فيه يمتنع من أحد التبعات . وبه فيكون المانع في خيار التعيين محولاً . إلا أنه لما كانت هذه الجهالة غير مفسدة إلى الرابع كون أحد العائدين محبباً مبدت مائة من صحة العقد . ومع ذلك فالحاجة الداس في شرط كذا المحققة . وكان ثمة أن هذا الاحتياج يستتوي به استتري والذبح فكذلك كون خيار التعيين مفسدة هي يكون مانعاً . ولما كانت الحاجة تدفع ثلاثة أشياء هي وأوسط ودى فقد جاور خيار التعيين في ثلاثة أشياء فقط لأن من أنواعها العقوبة المقررة (الحاجة وأهمورة تقدر بقدرها) .

معاهدة لوزان

الموقعة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣

ان الحكومة البريطانية والفرنسوية والابطالية واليابان واليونان ورومانيا
وحكومة السربية — والكروات — السلوفين

من جهة

وحكومة تركيا

من جهة ثانية

بناء على رغبتهم بوضع حد نهائي لحالة الحرب التي ما زالت منذ سنة ١٩١٤
جاعلة الشرق في حالة الاضطراب وبناء على اتمامهم إعادة علاقات الحب والتجارة فيما
بينهم. اللازمة لاعادة المواصلات الحسنة المشتركة مع بين رعاياهم واعتبارهم ان هذه
العلاقات يجب ان تكون مبنية على قاعدة احترام استقلال وسلطة الحكومات
عزموا على عقد معاهدة بهذا الخصوص وعينوا المفوضين من قبلهم

(١) المواد التي لم يكن فيها ما يهدد الاقطار العربية قد لحصت

الفصل الاول

الشرط السياسي

المادة ١ - انه من تدرج وضع هذه المعاهدة موضع الاحراء تنقرر حالة السلام نهائياً بين حكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان واليونان ورومانيا والحكومة السوفيتية الكروات السوفيت ورومانيا من جهة وبين حكومة تركيا ورعيتهما من جهة ثانية

تستأنف العلاقات الرسمية بين الطرفين ويتمتع الموضوعون السياسيون والقاصل في اراضي كل من الطرفين بالمعاملات الخاصة استتخلصة من المادى العامة لحقوق الامم بدون ما حاجة لوضع اتفاقات خاصة

الجزء الاول

١ - شروط تتعلق بالتملكات

- المادة ٢ - (تنص هذه المادة على تحديد النجوم بين تركيا وبلغاريا واليونان)
- المادة ٣ - تحدد نجوم تركيا من الحجر المنو - مد - حتى نجوم اخر من كمال في
- ١ - مع سوريا
- هي نفس الحدود المبررة في المادة ١ من الاتفاق التركي الفر - وي المؤرخ في ٣٠ تشرين اول سنة ١٩٢١
- ٢ - مع العراق
- تحدد النجوم بين تركيا والعراق صورة حية بين تركيا وبريطانيا العظمى
- نظرف تسعة اشهر

وعلى فرض عدم حصول الاتفاق بين الحكومتين في المهلة المعينة فيرفع هذا النزاع إلى مجلس عصبة الأمم

وتعهد الحكومتان التركية والبريطانية، تنزلاً على أنه (انتظاراً للقرار الذي سيصدر بخصوص النجوم الأتقوى واحدة منهما بمحرركات حرية أو بخلاف ذلك مما يدعوا إلى تغيير ما في النجوم الحالية والتي مصيرها، الهائي متوقف على القرار المذكور

المادة ٤ - ان النجوم المنبئة في هذه المعاهدة يصير نسطيرها على الخريطة التي مقياسها ١ : ١٠٠٠٠٠٠ الملتقطة - هذه المعاهدة وعند حدوث خلاف فيما بين المسطر بالخريطة ونص المعاهدة فيعول على نص المعاهدة

المادة ٥ - ان نص على ان لجنة مخصوصة تضع علامات على الارض لتبين النجوم وتضع على قدر المستطاع نصوص هذه المعاهدة ويقوم بمصارفات هذه اللجنة الفر يقين (المتفعين)

المادة ٦ - ان نص على تحديدات تتعلق بالأنهر ومحاري المياه على ان النجوم البحرية تشعل احزر والخزيرات التي تبعد عن الشط اقل من ثلاثة اميال ٤ -

المادة ٧ - ان نص على التعهدات اللازمة بتقديم ما يلزم لهذه اللجان من الخرائط والمستندات الضرورية وان يوعر إلى السلطان المحلية ان تقدم له، ايضاً كل المستندات وخصوصاً الخرائط ودفتر الطابو وما يلزم من التعليقات

المادة ٨ - ان نص على وجوب تعهد الحكومات المتعنة ان تقدم هذه اللجان ما تحتاجه من مسكن وعملة وادوات وان على تركيا خصوصاً ان تقدم عند الحاجة الاشخاص الاحتصاصيين لتسكين اللجان من القيام بمهمتها)

المادة ٩ - ان تعهد الحكومات المتعنة باحترام الاشارات الهندسية والمثلثات التي تضعها اللجنة)

المادة ١٠ - اتوضع علامات الحدود على مسافات منظورة بعضها من بعض وتوضع

عليها رقم تذكر أيضاً في الخرائط)

المادة ١١ - يعمل من المخاض النهائية المتتملة على الخرائط والمستندات الناجمة ثلاث نسخ يسلّم نسخة لكل من الدولتين المجاورتين والثالثة تسلّم للحكومة الفرنسية وهي تبذلها إلى الدول الموقعة على هذه المعاهدة

المادة ١٢ - (تتعلق بالجزر الكائنة في بحرايجه

المادة ١٣ - اتص على تعهدات الحكومة اليونانية فيما يتعلق بحفظ السلام منها عدم اجراء تحصينات او السح تحليق الطيارات فوق بر الاماضوا وان تحدد القوى العسكرية في تلك الجزر)

المادة ١٤ - (تنص على ان جزيرتي ايمروس، تندوس والفاثين تحت سلطنة تركيا تمنح ادارة خاصة وان لا تخوي على هاتين الجزيرتين قاعدة تبادل السكان)
المادة ١٥ - (تنص على تنازل تركيا لابطاليا عن سيادتها في جزيرة رودس وبقية الجزر التي تحتلها ايطاليا)

المادة ١٦ - (تنازل تركيا عن كل الحقوق التي لها معها كان نوعها في الاراضي الكائنة ما وراء الحدود المبينة في هذه المعاهدة وعلى الجزر خلا ما تعترف لها به هذه المعاهدة وان مصير هذه الاراضي قد تميزا: سوف يتعين ممن يهتمهم الامر وان احكام هذه المادة لا تشمل الذوايات الخاصة لحداته او التي ستحدث بين تركيا والبلدان المجاورة من اجل جوارها) المادة ١٧ - (ان مفعول تنازل تركيا عن حقوقها في مصر والسودان يبتدي تاريخه منذ ٥ ت ٢ سنة ١٩١٤)

المادة ١٨ - (تطلق تركيا من كل التعهدات والتوجبات عليها من جهة الدين العثماني المكفول بجزية مصر. هي قروض ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ فان الدفعات المتوجبة على مصر من اجل هذه القروض الثلاثة تكون اليوم جزءاً من الدين المصري العام وتطلق مصر من كل المتوجبات المتعلقة بالدين العام العثماني .

المادة ١٩ - (تتفق الدول ذات الاختصاص على تدابير لتحديد ما يشأ عن الاعتراف بحكومة مصر التي لا تنطبق عليها الاحكام المتعلقة بالاراضي المسلخنة عن تركيا على ما ورد في هذه المعاهدة)

المادة ٢ - تعلن تركيا اعترافها بشعاق قبرص الذي اعلمته الحكومة البريطانية في ٥ تشرين ثاني سنة ١٩١٤)

المادة ٢١ - المتسبون للتابعة التركية المقيعون في جزيرة قبرص بتاريخ ٥ سنة ٩١٤ يحصلون كما هو مبين في شروط القانون المحلي ويتمتعون بالتابعة البريطانية بنفس الوقت بحسب الجنسية التركية على ان لهم بطرف ستمين من وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء ان يختاروا الاحتفاظ بالجنسية التركية ويتوجب عليهم في هذه الحالة ان يارحوا جزيرة قبرص في ظرف سنة بعد اجراء معاملة اختيار الجنسية المتسبون للتابعة التركية المقيعون في جزيرة قبرص من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء والذين حصلوا او عاملون على استحصال الرعية البريطانية بناء على طلبهم الموافقة لشروط القانون المحلي بحسبهم بموجب طلبهم هذا التابعة التركية ومن المعلوم ان الحكومة قبرص الحق بمنع التابعة البريطانية عن الاشخاص الذين بدون رضي الحكومة التركية حصلوا على تبعية غير التابعة التركية)

المادة ٢٢ - (تعترف تركيا بدون ان تمس احكام المادة ٢٢ العمومية بالالفاء التام لكل الحقوق والامتيازات من اي نوع كانت التي لها على اراضي ليبيا التي كانت تستمتع بها بناء على معاهدة لوزان بتاريخ ١٨ ت ١٩٢١ والصكوك المتعلقة بها)

احكام خاصة

المادة ٢٣ - (ان المتعاقدين المضاء مقرون على الاعتراف واطلاق مبدأ حرية المرور والملاحة بحراً وبراً في وقت السام كما في وقت الحرب في مضيق الدردنيل وبحر مرمري والبوسفور كما هو مستدرك في الاتفاق الخاص المعقود بتاريخ هذا اليوم المتعلق

بحكام المصابق ولهذا الاتفاق الخاص بنظر المتعاقدين المجاه نفس القوة والمفعول كما لو كان مدرجا بنفس هذه المعاهدة

المادة ٢٤ - الاتفاق احصا المعقود تاريخ هذا لمتعلق بحكم التجهو المبينة في المادة ٢ من هذه المعاهدة له في نظر المتعاقدين المجاه نفس القوة والمفعول كما لو كان مدرجا بنفس هذه المعاهدة

المادة ٢٥ - (تعهد تركيا الاعتراف بمفعول معاهدات الصالح العام والاتفاقات الاضائية المعقودة بين لدول المتعاقدة مع الدول التي حاربت محارب تركيا وانها تقل بالاحكام المتخذة او التي ستتخذ فيما يتعلق بالاراضي الامبرطورية الاممية الساعية واوستريا وهنغاريا وبلغاريا ان تعترف ايضا بالدول الجديدة ومحدودها لمقررة

المادة ٢٦ - (تعن تركيا منذ الان اعترافها وقبولها لنخوة الاممية والمساوية والبلغارية والبونانية والهارارية والولوية الرومانية ودونه السرب - الكروات السلوفيت ودولة التشكوسلوفاك على ما تحدت هذه الحوء او ستحدت في المعاهدات المنار اليها في المادة ٢٥ او الاتفاقات المتضمنة لها)

المادة ٢٧ - (ليس للحكومة او السلطات التركية ان تستعمل في نفوذ كان في المواد السياسية او القضائية او الادارية لاي سبب كان في حرج الاراضي التركية على المنسبين لرعويتها الموحدين في اراض موضوعة تحت حماية لدول اوفعة هذه المعاهدة او على المنسبين من اراض مقطعة من تركيا كما واه بقي من العلوم التي لا تمس الشعائر الروحية احمدة بالسلطات الدينية المسلمة

المادة ٢٨ - يعلن المتعاقدون المعجام قوهم كل من يتعلق به العلم الامتيازات الالام في تركيا من جميع الوجوه

المادة ٢٩ - " للحر اكيين والنوسين في تركيا جميع حقوق الشعة التركية

كذلك لمدن من مراسل العرب " ليسا " في تركيا جميع حقوق التبعة الابطالية .
ان احكام هذه المادة لا تتحدد تبعية التوسيين والميسبين والمراكشين المقيمين
في تركيا

المقالة ١٢ تنص المتضمن للمادة التركية في البلاد التي تتمتع باحكام الفقرتين
الاولى والثانية ، راطم المتع في فرنسا وابطاليا المتبادل
يصير تحديد التدار التي تخضع لها الصانع الصادرة او الواردة من البلاد التي تتمتع
اها باحكام الفقرة الاولى وكذلك البضائع الصادرة او الواردة من تركيا فيما بين
الحكومة الفرنسية والحكومة التركية

الجزء الثاني

التابعة

المادة ٣٠ - من التبعة التركية المقيعون في الاراضي التي بموجب احكام
هذه المعاهدة قد سلمت عن تركيا يصحون على الحق وصحت الشروط التشريعية
المحلي من -مة الحكومة التي تلتحق بها هذه الاراضي

المادة ٣١ - الاشخاص الذين تجاوز سنهم الثامنة عشرة والذين خسروا
الرعوية التركية والنحوق رعوية جديدة توفية لاحكام المادة ٣٠ الحق ان يختاروا
الرعوية التركية في ظرف . ستين من وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء

المادة ٣٢ - الاشخاص الذين تجاوز سنهم الثانية عشرة المقيعون في الاراضي
المسلحة عن تركيا توفيقاً هذه المعاهدة والذين يختارون جنساً عن مجموع سكان تلك
الاراضي يحكمون في ظرف . ستين من وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء ان
يختاروا رعوية الحكومة التي معظم سكانهم من ذات جنس الشخص الذي يرغب

اختيار تلك الرعوية ويشترط في ذلك موافقة هذه الحكومة

المادة ٣٣ - الأشخاص الذين استعملوا حق اختيار الرعوية توفيقا لاحكام
المادتين ٣١ و ٣٢ يجب عليهم في مدى اثني عشر شهراً تالية ان ينقلوا محل اقامتهم
الى البلاد التي فصلوا ألتحقا برعويتها كما انه يحق لهم ان يحتفظوا باملاكهم الثابتة
التي لهم في الدولة التي كانوا مقيمين فيها سابقاً
وكذلك يحق لهم ان ينقلوا اموالهم واثاثهم مهما كان نوعها ولا يتوجب عليهم لقاء
ذلك ضريبة او رسماً ما لا في الخروج ولا في الدخول

المادة ٣٤ - مع الاحتفاظ بالاتفاقات التي قد توجبها الضرورة فيما بين
الحكومات المتخذة السلطة في الاراضي المملوكة عن تركيا وبين حكومات البلاد
التي يقطنها النعمة التركية البالغون من العمر اكثر من ثنائي عشرة سنة والاشخاص
الذين اصلهم من اراض قد سلخت عن تركيا بموجب هذه المعاهدة والذين عند
وضعها موضع الاجراء ما زالوا مقيمين في الخارج يتمكنون من انتخاب رعوية
الاراضي التي اصلهم منها اذا كانوا متعلقين جنساً باكثرية سكان تلك الاراضي هذا
اذا قبلت بذلك الحكومة التي تمارس السلطة فيها . وحق هذا الاختيار يجب ان يتم
في ظرف سنتين من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء

المادة ٣٥ - تتمتع الحكومات المتعاقدة الان تقيم اي حائز تحاء استعمال حق
اختيار الرعوية المتوه عنه في هذه المعاهدة او في المعاهدات المعقودة مع المانيا والنمسا
وبلغاريا وهنغاريا في اي معاهدة معقودة فيما بين تلك الحكومات خلافاً لتركيا
او معقودة بين احدها وبين روسيا او فيما بينها وان يمنحوا من يهبهم الامرات
يسة حصلوا على اية رعوية تتحقق لهم

المادة ٣٦ - منع الدماء المتزوجات نصيب ازواجهن والاولاد الذين سنهم اقل
من ثمانية عشر عاماً بلتعتون بصيبه الديبه في كل ما يتعلق بتطبيق احكام هذا الجزء

الجزء الثالث

حماية الاقليات

المادة ٣٧ - تعهد تركيا باعتماد الشروط المنصوص عليها في المواد من ٣٨ الى ٤٤ كشريعة اساسية والا يكون لشريعة او لنظام او لتدبير رسمي آخر معارضة او مناقضة لهذه الشروط كما وانه ما من شريعة او نظام او تدبير رسمي يقوي عليها

المادة ٣٨ - تعهد الحكومة التركية بان تمنح سكان تركيا كمال حماية ارواحهم وحريةهم بدون ما تفريق بين مولدهم وجنسيتهم ولقبتهم وجنسهم وديانتهم لجميع سكان تركيا الحق بحرية ممارسة ايمانهم او دينهم او عقيدتهم عاماً كانت او خاصاً اذا كانت هذه الممارسة لا تناقض الامن العام والاخلاق الحسنة

تتمتع الاقليات غير المسلمة بـ حرية التجوال والمهاجرة مع الاحتفاظ بالتدابير التي تطبق على مجموع او قسم من الاماكن على جميع التبعة التركية الذين يؤخذون من الحكومة التركية للدفاع عن الوطن او للمحافظة على الامن العام

المادة ٣٩ - تتمتع التبعة التركية الذين هم من الاقليات غير المسلمة بجميع الحقوق المدنية والسياسية التي للمسلمين

جميع سكان تركيا هم متساوون امام القضاء بدون ما تفريق في المذهب لا يجب ان يجمع اختلاف الدين او الاعتقاد او المذهب اي كانت من التبعة التركية من تتمتع بحقوقه المدنية خصوصاً من قبوله في الاموريات العامة او الوظائف او التكرات او مدرسة مختلف المهن والصنائع

وان لا يوضع اي نظام يجمع الرعايا الاتراك من استعمال اي لغة كانت في المراسلات الخاصة التجارية او في الامور الدينية او في المطبوعات او في البشرات

بجميع أنواعها أو في الاجتماعات العمومية

« فضلاً عن محدود النسخ الرسمية يجب أن تمنح برارات الكافية للزعماء الأتراك الذين لعنتهم غير التركية - لتعمل عنهم شفاعة أمام المحاكم

المادة ٢٠ - يتمتع الزعماء الأتراك - لم يمتحنوا من الأديان غير المسلمة بجميع المعاملات والشهادات أمام الشريعة ، وأما وثائق كنيسية للزعماء الأتراك - كما كان لهم بالمساوات ملء الحق أن يشتوا ويدبروا ويراقبوا على حسابهم الخاص المؤسسات الخيرية والمدنية الاجتماعية والمدارس ودور التعليم ، وتربية مع من الحرية باستمارة يمارسوا فيها لغتهم الخصوصية وديانتهم

المادة ٢١ - تمنح الحكومة التركية في الأماكن التي فيها يوجد أكثرية من الزعماء غير المسلمين فيما يتعلق بالتعليم لهم كل الحق برارات الأوامر المتضمنة تعليم أولاد هؤلاء الزعماء لمؤسساتهم الخاصة ، وهذا الشرط لا يمنع الحكومة التركية من أن تقضي على هذه المدارس ، إن يكون تعليمهم الزمكية فيها إجبار

في أمكنة القضاة حيث أمكنة أنه دية تكون وتوفر لإزالة أية المسألة من جميع هذه الأديان ، ويجب أن لا يملك لأهل الزعماء في أية حكومة في ممتلكات الأديان أو غيرها لحساب تعليم أو الدين أو الأمور الخارجية وعدم أن تمنح بحق هذه الأمور والمؤسسات المعروفة (

المادة ٢٢ - تمنح الحكومة التركية من تتخذ شاه لأديان غير المسلمة كل التدابير لإحكام التعليم للزعماء من أن تمنح من الحقوق المالية أو الأحوال الشخصية وفقاً لمعادات هذه الأديان

« هذه الأحكام تنوي من طرف حاكم حدة دية مؤتمنة من عدد من من يمثل الحكومة ، بمعنى كل من لا يثبت له لا أحد من ذوي حدة حلال الصلوات الحكومية التركية مع محاسن عبادة الأمة على تسمية حكماء من من المسيرين الأديان

تتعهد الحكومة التركية على منح كل حماية للكنائس ومعابد اليهود والمذنبات والمؤسسات الدينية المختصة بالأقليات المودعةها وتمنح جميع التسهيلات والمأذونيات اللازمة والمؤسسات الدينية الخيرية خاصة هذه الالبيات والكثينة حالياً في تركيا. وألا ترفض الحكومة التركية اجراء التسهيلات لاسـتـمـسـات دينية وخيرية جديدة تقدم لها الخدمات العامة وحقوق المؤسسات الخاصة بني من نوعها

المادة ٤٣ لا يجوز احد من الرعايا الانترائ المتبعين الى قبائل غير مسلمة على التمام ي تقدم مسجود غير منبرته الدينية ممارسة مذهبه دون لافرض عليه اقل عقاب في لرفض ادول مده احكامه او احراء اي سقد رسمي في اليوم المخصص بالراحة الاسبوعية

كل هذه الاحكام لا تعني هو الا ان يمان من اقيام رواجيات المفروضة على بقية اراء الربعة المسماة في يتعلق رخصة على الامم العامة

المادة ٤٤ توافق تركيا على انه اذا كانت تدابير هذا القسم تعني الرعايا الانترائ غير المسلمين متعبر ان هذه التدابير توف واحكاما باعتبار دولي موضوعاً تحت ضمانات جمعية الامم. ولا يمكن هذا التردد دون وافية اكثرية بمجلس جمعية الامم وتعهد كل مراقبين ومرساي وابطابا والباران لا تتمتع عن قول اي تعديل في هذه المواد تقبل به اكثرية مجلس جمعية الامم

وتقبل تركيا بان كل عضو من اعضاء مجلس جمعية الامم الحق بالثبات نظر المجلس الى كل محامه او امكان حدوث مخالفة لاحدى هذه الواجبات ومن للمجلس الحق بمعاملة الامور اعطاء بعض التعليمات الخاصة او الساحة في مثل هذه الظروف وتوافق تركيا على انه عند اختلاف رأي في مسائل التي بمحذاتها تتعلق بهذه المواد ان حة او عملاً في بينها وبين احدى لدل الموقعة هذه المعاهدة او اية دولة من اعضاء مجلس جمعية الامم فتعترف بان لهذا الخلاف صفة دولية بحسب نص المادة ١٤ من

عهد جمعية الامم . والحكومة التركية توافق على ان الخلاف الذي من هذا النوع يرفع الى مجلس العدل الدائم الدولي عندما يطلب ذلك الطريق الاخر . ويكون قرار هذا المجلس الدائم غير قابل الاستئناف ويكون له ذات القوة والمفعول كقرار صادر بموجب احكام المادة ١٣ من عهد جمعية الامم

المادة ٤٥ - (ان الحقوق المعترف بها بموجب شروط هذا الجزء للاقليات غير المسلمة في تركيا هي بالمقابلة معترف بها من قبل اليونان نحو الاقليات المسلمة المقيمة في اراضيها)

الفصل الثاني

الشروط المالية

الجزء الاول

الدين العثماني العام

المادة ٤٦ - ان الدين العثماني العام على ما هو محدد في الملحق الثاني يتم توزيعه بين تركيا وبين الدول التي الحق بها اراض من المملكة العثمانية على اثر الحرب البلقانية والدول التي الحقت بها الحزرا المذكورة في المادتين ١٥ و ١٢ من هذه المعاهدة والاراضي المشار اليها بالفقرة الاخيرة من هذه المادة واخيراً بين الدول التي تشكلت حديثاً في الاراضي الكائنة في القسم الاسيوي من المملكة العثمانية بموجب هذه المعاهدة وكل هذه الدول يتحتم عليها المشاركة في دفع الاقساط السنوية العائدة الى صندوق الدين العثماني من التواريخ المذكورة في المادة ٥٣ وذلك ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا الفصل اعتباراً من التاريخ المذكور في المادة ٥٣ لا يمكن لتركيا ان تكون مسؤولة عن الحصص المقررة على عاتق بقية الدول

اما تراسبيا التي كانت بتاريخ ١ آب سنة ١٩١٤ تحت سيادة تركيا ولكنها خارجة

عن حدود المملكة العثمانية فانها تعتبر في يتعلق بتوزيع الديون خارجة عن المملكة
العثمانية بحكم هذه المعاهدة

المادة ٤٧ - يتوجب على الدولة ان تدفع ديونها في ظرف ثلاث سنوات من تاريخ
وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء ان تحددها حسب الاساس المذكور في المادتين
٥٠ و ٥١ الملحق السوي ان هذا كل من الديون المذكورة في الفقرة A من المذود
الملحق بهذا الفصل المتوجب على كل من الدول ذات الاختصاص باصلاح ذات
يحقق لهذه الدول ان ترسل مذكرات الى الاساسية بامتناع مع مجلس ادارته للديون
العمومية التدقيق باعماله

يقوم المجلس باعماله على ما هو مذكور في المادة ١٣٤ من معاهدة المذبح
مع بلغاريا بتاريخ ٢٧ ث ٢ سنة ١٩١٩

كل خلاف يمكن حدوثه من طرف هذه الامم يجب ان يعاقب بتطبيق المباديء
المصرح عليها في هذه المادة يمكن رفع في مدة شهر على الاكثر عد التذليل المذكور
في الفقرة الاولى الى حكم يكلف تعيينه مجلس عصبة الامم وهو مكلف ان يفصل
هذا الخلاف في ظرف ثلاثة اشهر على الاكثر . ويعين مجلس عصبة الامم اعضاء
هذا الحكم مع المضاربين اللازمة و يكلف الفريقان بدفع التذليل وقرارات هذا الحكم
تكون قاطعة . اما الانتياء الى هذا الحكم فلا يتبع من دفع الاقساط السوية

المادة ٤٨ - يتوجب على الدول المشتركة في ايداء الدين العثماني ان تعطي
الضمانات الكافية لطرف ثلاثة اشهر من يوم التذليل عن الحصة التي تصيبها لتأجيل دفع
هذه الحصة واذا قدم هذه الضمانات في المدة المخصصة سلبها . في حالة الخلاف
الطرفي يتعلق بمادة هذه الضمانات يمكن ان يرجع في حل ذات الى مجلس
عصبة الامم من الدول الموقعة هذه المعاهدة

يحقق لمجلس عصبة الامم ان يفاوض الى المؤسسات المالية الدولية الكائنة في بقية

البلاد ما عدا تركيا الموزع عليها هذا الدين ان تحي العوائد الموصوفة تأمينا
وقرارات المجلس تكون قاطعة

المادة ٤٩ - في ظرف شهر من وضع التحديدات المصوص عليها في المادة ٤٧
وتعيين المبالغ السنوية المترتب دفعها من كل من الدول التي يهملها الامر يجتمع في
باريس لجنة لتحديد كيفية استيفاء رأس مال الديون العثمانية على ما هو محدد في
اللائحة^A من الجدول الملحق بهذا الجزء . وهذا الاستيفاء يجب ان يكون بحسب
التعديل المقبول في توزيع المساهمات مع مراعاة شروط اتفاقية كل قرض واحكام
هذا الفصل من المعاهدة

واللائحة المشار اليها بالمقرة الاولى تتألف من ممثل لحكومة تركيا وآخر المسلمين
المعقود خلاف الدين الموحد والسهم التركية وعصو من قبل كل من الدول التي
ايهملها الامر وكل المسائل التي لا يتفق عليها ترفع الى الحكم المذكور في المادة ٤٧
الفقرة ٤

واذا رغبت تركيا في اصدار سندات جديدة مقابل حصتها واستيفاء رأس مال
الدين يتم اولاً بما يتعلق بتركيا من قبل لجنة مؤلفة من ممثل للحكومة التركية ومن
ممثل لمجلس اديون العمومية العثمانية ومن ممثل الدين خلاف الدين الموحد والسهم
التركية فالسندات الجديدة تسلح لائحة التي تضمن تسليمها لحامليها بشروط تقرر
اعفاء تركيا وحفظ حقوق حابي السندات تجاه الدول التي يعود عليها قسم من الديون
العمومية العثمانية . وهذا التبديل في السندات يعني في بلاد الحكومات المتعاقدة من
كل رسم تمخض او غيره من الضرائب

لا يمكن تأجيل الدفوعات السنوية المترتبة على كل من الدول التي يهملها ذلك من
جاء الاحكام الواردة في هذه المادة المختصة باستيفاء الرضام الاسمي

المادة ٥٠ - ان توزيع الديون التركية - وية المشار اليها في المادة ٤٧ وتوزيع

الرأس المال الاسمي لمدىون العمومية العثمانية المذكور في المادة ٤٩ : تم على ما يأتي :

(١) القروض السابقة ٧ ثمانية ١٩١٣ والتكاليف المتعلقة بها لتوزع بين المملكة العثمانية وكانت عليه على اثر الحروب البلقانية سنة ٩١٣ - ١٩١٣ بين الحكومات البلقانية التي ضمت اليها بعض اراضي المملكة العثمانية بعد تلك الحروب وبين الحكومات التي ستوات على ائزر المذكورة في المادتين ١٤ و ١٥ من هذه المعاهدة كما انه تؤخذ من الاعشار الثعيريات التي حصلت في الاراضي منذ وضع المعاهدات التي تم حيا اهميت تلك الحروب او المعاهدات اللاحقة

(٢) ان رصيد الدين المتبقي على - حق الحكومة العثمانية بعد هذا التوزيع الاول - رصيد التكاليف السوية المتعلقة بها صاف اليها ما القروض المعقودة من المملكة العثمانية بين ٧ ثمانية ١٩١٣ و ١ ثمانية ٢ سنة ١٩١٤ وكذلك المسانجات المتعلقة بها تنوع بين حكومة تركيا وبين الدول الجديدة التي نشأت في اسيا والاحتياجة عن الحكومة العثمانية على ما جاء في الفقرة الاخيرة من المادة ٤٦ من هذه المعاهدة

المادة ٥١ : ان مبلغ الخصصة التي يحق كل من هذه الدول التي عليها تكاليف مادية ومن الدين العثماني على اثر التوزيع المذكور في المادة ٥٠ يحدد كما يلي

١ - يعني الامانة يتعلق بالتوزيع اوارد في الفقرة الاولى من المادة ٥٠ بتعيين اعضاء اللجنة مجموع ائزر و الاراضي المنسحقة بعد الحرب البلقانية ويحدد هذا المبلغ على ما في ائرة الاولى من المادة ٥٠ متعادلاً مع الدخل المتوسط بمجموع ائزر و الاراضي ويعرف ذلك من متوسط دخل الحكومة العثمانية في السنتين الماليتين ١٩١٠ - ١٩١١ و ٩١ - ١٩١٢ و اياه ائرة الحركة الموضوعية منذ سنة ١٩٠٧

الحقوق

وعلى هذه الطريقة يوزع هذا المجموع في زيادة ل التي صم إليها مص الأراضي بعد صروب الشبانية . على انه لا يلتفت الى مداخل الكمرك في حساب التوزيع المذكور في هذه الفقرة الاخيرة

٢- المنع الذي يقع على سائق كل من الدول المسلحة عن حكومة العثمانية بموجب هذه المعاهدة باسمه الاراضي المذكورة في مقرة الاخيرة من المادة ٦ يجب ان يكون باطار المجمع المتوجحات الدولية على ما في الفقرة الباقية من المادة ٥ متعادلا مع متوسط دخل الاراضي المذكورة متوسط دخل الحكومة العثمانية العام في سني ١٩١٠ - ١٩١١ - ١٩١٢ - ١٩١٣ - ١٩١٤ - ١٩١٥ - ١٩١٦ - ١٩١٧ - ١٩١٨ - ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢١ - ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣١ - ١٩٣٢ - ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٦ - ١٩٣٧ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٤٠ - ١٩٤١ - ١٩٤٢ - ١٩٤٣ - ١٩٤٤ - ١٩٤٥ - ١٩٤٦ - ١٩٤٧ - ١٩٤٨ - ١٩٤٩ - ١٩٥٠ - ١٩٥١ - ١٩٥٢ - ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ١٩٦٠ - ١٩٦١ - ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤ - ١٩٦٥ - ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ - ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - ١٩٧١ - ١٩٧٢ - ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - ١٩٧٦ - ١٩٧٧ - ١٩٧٨ - ١٩٧٩ - ١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠ - ١٩٩١ - ١٩٩٢ - ١٩٩٣ - ١٩٩٤ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧ - ١٩٩٨ - ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ - ٢٠١١ - ٢٠١٢ - ٢٠١٣ - ٢٠١٤ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦ - ٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩ - ٢٠٢٠ - ٢٠٢١ - ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ - ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ - ٢٠٢٧ - ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ - ٢٠٣٠ - ٢٠٣١ - ٢٠٣٢ - ٢٠٣٣ - ٢٠٣٤ - ٢٠٣٥ - ٢٠٣٦ - ٢٠٣٧ - ٢٠٣٨ - ٢٠٣٩ - ٢٠٤٠ - ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ - ٢٠٤٣ - ٢٠٤٤ - ٢٠٤٥ - ٢٠٤٦ - ٢٠٤٧ - ٢٠٤٨ - ٢٠٤٩ - ٢٠٥٠ - ٢٠٥١ - ٢٠٥٢ - ٢٠٥٣ - ٢٠٥٤ - ٢٠٥٥ - ٢٠٥٦ - ٢٠٥٧ - ٢٠٥٨ - ٢٠٥٩ - ٢٠٦٠ - ٢٠٦١ - ٢٠٦٢ - ٢٠٦٣ - ٢٠٦٤ - ٢٠٦٥ - ٢٠٦٦ - ٢٠٦٧ - ٢٠٦٨ - ٢٠٦٩ - ٢٠٧٠ - ٢٠٧١ - ٢٠٧٢ - ٢٠٧٣ - ٢٠٧٤ - ٢٠٧٥ - ٢٠٧٦ - ٢٠٧٧ - ٢٠٧٨ - ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ - ٢٠٨١ - ٢٠٨٢ - ٢٠٨٣ - ٢٠٨٤ - ٢٠٨٥ - ٢٠٨٦ - ٢٠٨٧ - ٢٠٨٨ - ٢٠٨٩ - ٢٠٩٠ - ٢٠٩١ - ٢٠٩٢ - ٢٠٩٣ - ٢٠٩٤ - ٢٠٩٥ - ٢٠٩٦ - ٢٠٩٧ - ٢٠٩٨ - ٢٠٩٩ - ٢١٠٠ - ٢١٠١ - ٢١٠٢ - ٢١٠٣ - ٢١٠٤ - ٢١٠٥ - ٢١٠٦ - ٢١٠٧ - ٢١٠٨ - ٢١٠٩ - ٢١١٠ - ٢١١١ - ٢١١٢ - ٢١١٣ - ٢١١٤ - ٢١١٥ - ٢١١٦ - ٢١١٧ - ٢١١٨ - ٢١١٩ - ٢١٢٠ - ٢١٢١ - ٢١٢٢ - ٢١٢٣ - ٢١٢٤ - ٢١٢٥ - ٢١٢٦ - ٢١٢٧ - ٢١٢٨ - ٢١٢٩ - ٢١٣٠ - ٢١٣١ - ٢١٣٢ - ٢١٣٣ - ٢١٣٤ - ٢١٣٥ - ٢١٣٦ - ٢١٣٧ - ٢١٣٨ - ٢١٣٩ - ٢١٤٠ - ٢١٤١ - ٢١٤٢ - ٢١٤٣ - ٢١٤٤ - ٢١٤٥ - ٢١٤٦ - ٢١٤٧ - ٢١٤٨ - ٢١٤٩ - ٢١٥٠ - ٢١٥١ - ٢١٥٢ - ٢١٥٣ - ٢١٥٤ - ٢١٥٥ - ٢١٥٦ - ٢١٥٧ - ٢١٥٨ - ٢١٥٩ - ٢١٦٠ - ٢١٦١ - ٢١٦٢ - ٢١٦٣ - ٢١٦٤ - ٢١٦٥ - ٢١٦٦ - ٢١٦٧ - ٢١٦٨ - ٢١٦٩ - ٢١٧٠ - ٢١٧١ - ٢١٧٢ - ٢١٧٣ - ٢١٧٤ - ٢١٧٥ - ٢١٧٦ - ٢١٧٧ - ٢١٧٨ - ٢١٧٩ - ٢١٨٠ - ٢١٨١ - ٢١٨٢ - ٢١٨٣ - ٢١٨٤ - ٢١٨٥ - ٢١٨٦ - ٢١٨٧ - ٢١٨٨ - ٢١٨٩ - ٢١٩٠ - ٢١٩١ - ٢١٩٢ - ٢١٩٣ - ٢١٩٤ - ٢١٩٥ - ٢١٩٦ - ٢١٩٧ - ٢١٩٨ - ٢١٩٩ - ٢٢٠٠ - ٢٢٠١ - ٢٢٠٢ - ٢٢٠٣ - ٢٢٠٤ - ٢٢٠٥ - ٢٢٠٦ - ٢٢٠٧ - ٢٢٠٨ - ٢٢٠٩ - ٢٢١٠ - ٢٢١١ - ٢٢١٢ - ٢٢١٣ - ٢٢١٤ - ٢٢١٥ - ٢٢١٦ - ٢٢١٧ - ٢٢١٨ - ٢٢١٩ - ٢٢٢٠ - ٢٢٢١ - ٢٢٢٢ - ٢٢٢٣ - ٢٢٢٤ - ٢٢٢٥ - ٢٢٢٦ - ٢٢٢٧ - ٢٢٢٨ - ٢٢٢٩ - ٢٢٣٠ - ٢٢٣١ - ٢٢٣٢ - ٢٢٣٣ - ٢٢٣٤ - ٢٢٣٥ - ٢٢٣٦ - ٢٢٣٧ - ٢٢٣٨ - ٢٢٣٩ - ٢٢٤٠ - ٢٢٤١ - ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ - ٢٢٤٤ - ٢٢٤٥ - ٢٢٤٦ - ٢٢٤٧ - ٢٢٤٨ - ٢٢٤٩ - ٢٢٥٠ - ٢٢٥١ - ٢٢٥٢ - ٢٢٥٣ - ٢٢٥٤ - ٢٢٥٥ - ٢٢٥٦ - ٢٢٥٧ - ٢٢٥٨ - ٢٢٥٩ - ٢٢٦٠ - ٢٢٦١ - ٢٢٦٢ - ٢٢٦٣ - ٢٢٦٤ - ٢٢٦٥ - ٢٢٦٦ - ٢٢٦٧ - ٢٢٦٨ - ٢٢٦٩ - ٢٢٧٠ - ٢٢٧١ - ٢٢٧٢ - ٢٢٧٣ - ٢٢٧٤ - ٢٢٧٥ - ٢٢٧٦ - ٢٢٧٧ - ٢٢٧٨ - ٢٢٧٩ - ٢٢٨٠ - ٢٢٨١ - ٢٢٨٢ - ٢٢٨٣ - ٢٢٨٤ - ٢٢٨٥ - ٢٢٨٦ - ٢٢٨٧ - ٢٢٨٨ - ٢٢٨٩ - ٢٢٩٠ - ٢٢٩١ - ٢٢٩٢ - ٢٢٩٣ - ٢٢٩٤ - ٢٢٩٥ - ٢٢٩٦ - ٢٢٩٧ - ٢٢٩٨ - ٢٢٩٩ - ٢٣٠٠ - ٢٣٠١ - ٢٣٠٢ - ٢٣٠٣ - ٢٣٠٤ - ٢٣٠٥ - ٢٣٠٦ - ٢٣٠٧ - ٢٣٠٨ - ٢٣٠٩ - ٢٣١٠ -

١ - ان يتعلق سميت وا د في اعدل الكاية ق ر ١ ت ١٩١٣
 و لم لا اتمل على اذ ا و د في ت ر ١ و مع هذه المعاهدة موضع الاحكام
 و ان المواءمة مع التواريخ الواردة في الفقرة الاولى من المادة ٥٥ و الحقوق
 احصاء هذه التواريخ بكل ذلك يجري و مع هذه احكام الفقرة الاولى من
 المادة ٥٥ و الفقرة الاولى من المادة ٥١

المستأنسة على حكومة العراق مع هذا التوقيع الاول والافيات
المذكورة في احوال التوقيع الحكومة العراقية فيما بين ١٧ اثنى سنة ١٩١٢ او ات
سنة ٩٠٤ و٩٠٥. التوقيع المذكور في احوال التوقيع المذكور في احوال التوقيع
موضح لاحقا. والتوقيع المذكور في احوال التوقيع المذكور في احوال التوقيع
منذ التاريخ المذكور توزع بموجب احكام الفقرة الثانية من المادة ٥٠ والفقرة الثانية
من المادة ٥١

ان مجلس الديون العمومية العثمانية مكلف بطرف ثلاثة اشهر من وضع هذه المعاهدة. موضع الاحراء بتحديد مبلغ الحصة من هذه السليمات المتوجبة على كل من الحكومات التي يهبها ذلك وان يبلغها مقدار هذا المبلغ

ان المبالغ المتوجبة على الدول غير تركيا تسلمها هذه الدول الى مجلس الديون العمومية وهو يدفعها الى اصحاب الديون او يقيدها في حساب الحكومة العثمانية حتى معادلة قيمة الدفعات من قبل تركيا ان من جهة العوائد من جهة المقروضات لحساب تلك الحكومات

ان المدفوعات المشار اليها في الفقرة السابقة يتم تحصيلها على خمس مساهمات متساوية تقسب من تاريخ وضع هذه المعاهدة. موضع الاحراء بالاقتطاع من هذه المدفوعات التي يجب ان تدفع لارباب ديون الحكومة العثمانية لتشمل على الفائدة المنصوص عليها في شروط كل عقد اما القسط العائد للحكومة ان تركية قيدفع بدون فائدة

المادة ٥٣ - ان مساهمات قرض الديون العثمانية على ما هو المذكور في القسم ٨ من الحدود الملحق بهذا الفصل المتوجبة على الدول التي ضم اليها بعض الاراضي المسلحة عن الحكومة العثمانية على اثر حررها التنازل تستحق الاداء من تاريخ احراء المعاهدات التي بموجبها حصل ضم هذه الاراضي. اما الجزر الوارد ذكرها في المادة ١٣ فالمساهمة لتوجب الاداء من تاريخ ٤ - ٢ سنة ١٩٠٣ اما الجزر المذكورة في المادة ١٥ فالمساهمة لتوجب منذ تاريخ ١٧ - ١ سنة ١٩١٢

ان المساهمات المتوجبة على الدول الحديثة الكسبة في الاراضي الاسبوية المنسلخة عن المملكة العثمانية بحكم هذه المعاهدة من الدالة التي ضم اليها الاراضي المذكورة في الفقرة الاخيرة من المادة ٤٦ تستحق الاداء من اول اذار سنة ١٩٣٠

المادة ٥٤ - ان سندات الخزينة التي بتاريخ سنة ١٩١١ و ١٩١٢ و ١٩١٣ المذكورة في القسم ٨ من الحدود الملحق بهذا الفصل يجري دفعها في مدة عشر سنوات

من الأعمال الحربية أو من المداير الخاصة كحصادة أو الحجر أو الانشغال أو الضط . التي ترات تركيا ويلدزل اذكورة او رعاياها بما فيهم الاشخاص المعويين وذلك في السنة الواقعة بين ١٩١٢ سنة وتاريخ وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء

على ان حكم هذه الفقرة لا تشمل شروط اقسام الثالث مواد اقتصادية من هذه المعاهدة

لتنازل تركيا لعامة الميريق الاحرار المعافاة اعدا لبون ا عن كل حق في مباح الذهب التي نقلتها االيا والمسا بحكم المادة ٢٥٩ الفقرة الاولى من معاهدة اصلاح المؤرخة في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٩ المعقودة مع االيا و لمادة ٣١٠ الفقرة الاولى من معاهدة اصلاح المؤرخة ١٠ ايلول سنة ١٩١٩ المعقودة مع النمسا

تلقى جميع التعهدات القدية الموجهة على مجلس ادارة الديون العمومية العثمانية بموجب اتفاق ٢٠ حزيران سنة ١٩١٣ ثور سنة ١٩١٥ المختصة بسندات النقد التركية للاصدار الاول بموجب النص الوارد في ظهر هذه السندات

كما انه توافق تركيا الا يطالب من الحكومة البريطانية او من رعاياها التعويض عن مبالغ المدفوعة لاجل داء الدين الحربية التي اوصت عليها في انكثرا الحكومة العثمانية والتي جرت مصادرتها من الحكومة الاكثيرة في سنة ١٩١٤ وتلقى كل مطالبة بهذا الخصوص

المادة ٥٩ - تعترف اليونان بوجوب التعويض عن الاصرار المتعامة لتقواعد الحربية التي احدثتها في الارضول حيوشها المخاربة او الادارة اليونانية كما وان تركيا تنظر بعين الاعتبار لحالة اليونان المالية الحاصلة بسبب امتداد الحرب ونتائجه فتتنازل نهائيا عن كل مطالبة تعويض من طرف الحكومة اليونانية

المادة ٦٠ - ان الدول التي ضمه اليها سابقاً او لاحقاً بعض اراضي الحكومة العثمانية على اثر الحروب البلقانية او بموجب هذه المعاهدة تستولي مجاناً على اموال وممتلكات الحكومة العثمانية الكائنة في تلك الاراضي

ومن المعلوم ان الاملاك التي صدرت ارادات سنية بتاريخ ٢٦ آب سنة ١٣٢٤ (٨ ايلول سنة ١٩٠٨) و ٢ نيسان سنة ١٣٢٥ (٢ ايار سنة ١٩٠٩) يتحولها من الممتلكات الاميرية الى الحكومة كما وان تلك التي في ٣١ سنة ١٩١٨ كانت تدار من قبل الميري لعائدة لحدى الارارات العامة هي داخلة في حكم الاموال والممتلكات المشار اليها في الفقرة السابقة من هذه المادة باعتبار ان هذه الدول قد حلت محل الحكومة العثمانية وبم يختص بهذه الاموال والاملاك . اما الاوقاف الكائنة على هذه الاراضي فتبقى مرعية الجانب

ان الخلاف الحاصل بين الحكومة اليونانية والحكومة التركية على الاملاك المحولة من دقتر الاملاك الاميرية الى الحكومة الكائنة في اراضي الحكومة العثمانية السابقة والمستقلة الى اليونان اما على اثر الحروب البلقانية او بعدها يجوز الى مجلس تحكيم طبقاً للبروتوكول الخاص رقم ٢ الملحق بمعاهدات انبساطاريخ ١٤ ١٩١٣ سنة

ان احكام هذه المادة لا تعدل الحالة القانونية المختصة بالاراضي المقيدة باسم الميري او التي تدار من قبلها وغير مشار اليها في المقررين الثانية والثالثة من هذه المادة

المادة ٦١ لا يحق لاصحاب روائب التقاعد المدنيين او العسكريين الانتراك والذين صاروا بحكم هذه المعاهدة من رعايا دولة غير تركيا ان يلاحقوا الحكومة التركية باي داع يختص بمرتباتهم هذه

المادة ٦٢ تعترف تركيا بتحويل كل الدين التي لالمانا او النمساو بلغاريا

ونتيجة هذه الصفات اذا كانت تمت اوم تتم بعد فتدفع الى لجنة التعويضات المنصوص عليها في معاهدات الصلح المعقودة مع الدول ذات الاختصاص هذا اذا كانت هذه الاموال تخص بالحكومات اما اذا كانت تخص احد الافراد فتدفع القيمة الصافية لهم رأساً

ان احكام هذه المادة لا تنفذ بحق الشركات المنفعة العمومية
ليست الحكومة التركية مسؤولة اصلاً عن التدابير التي تتناولها هذه المادة

الجزء الثاني

المهود والاتفاقات

المادة ٧٣ تنطبق باذنة مع مراعاة الاحكام والشروط الواردة في هذه المعاهدات جميع القوتترات التي تنص عليها احدى الفقرات المدونة ادياء والتي تحري الاتفاق عليها فيما بين الطرفين الذي امسوا فيما بعد اعداء كما هو محدد في المادة ٨٢ وكانت هذه التعهدات سابقة للتاريخ الوارد في المادة المذكورة

(١) قوتترات البيع التي واصلت تكن مسجلة بنار مع حري تعليم العقار قبل التاريخ الذي امسى فيه المتعاقدين اعداء

(ب) صكوك الاحرار والتخبر ووعود الاحرار الحاصلة بين الافراد

(ث) القوتترات المعقودة بين الافراد في تعامل بينهم مع مدن محرس او مزرعة عقارية

(ث) قوتترات العجز والدين والدين

(ج) قوتترات ائيم الشركات اتمه مكثف التي ليس في دستورهما نص على

تحديد شخصية معينة غريبة عن الطرفين

ح) القوتترات التي كان مدارها المعقودة بين الافراد او الشركات او الحكومات

أو المقاطعات أو الولايات أو أي شخص قضائي أو ديري أو تلة

(خ) القوتيرات المتعلقة بالنظام العالمي

(د) القوتيرات المتعلقة بالثبات أو إبراء اليرمة من كل نوعها

لا يمكن الاستعانة من هذه المادة لمصلحة أحد العقود شأنه أن يكون له حين عقده كما
وانها لا تتناول صكوك الامتيازات

المادة ٧٤ - ان قوة اثبات الصكوك السيكونية انتمشى على الاحكام

الواردة في نص الذيل المختص بهامن هذا الجزء

امادة ٧٥ - القوتيرات غير المنصوص عليها في المادتين ٧٣ و ٧٤ وما عدا

عقود الامتيازات المعقودة بين شخصين صار من اعداد تعبر كل الامعة من التاريخ
الذي صار فيه الطرفان اعداد

على ان اكل من الطرفين المتعاقدين الحق طلب تنفيذ الصك حتى نهاية ثلاثة
شهور من وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء بشرط ان احده الطرفين يدفع لتطرف
الاخر تعويضاً يعادل الفرق بين الطرفين الكائنة حين عقد الصك والطرف الكائنة
حين طالب استصدار العقد وعند عدم اتفاق الطرفين يعين هذا التعويض محكمة
التحكيم المختارة

المادة ٧٦ - هي اية وصحيحة جمع المصالحات الحاصلة قبل وضع هذه

المعاهدة موضع الاجراء من اية اذمة المتعاقدة رستم احد الطرفين في المعاهدات
المنصوص عليها في مادتين ١٣ و ١٥. لكن العرض من هذه المصالحات مرفق العقد
او تتيده او كيفية تهيئته فيما لا يتعدى اثني عشر عمداً تدفع وفيحة ورق الكميون
المادة ٧٧ - اتقى مدة خمسة ايام اعداد القوتيرات المعقودة بعد ٣٠ من

ا سنة ١٩١٨ بين رعايا دول الائتلاف والاتراك

كذلك اتقى مدة خمسة ايام لقضاء العام حكوم - المعقودة مع حكومة لاسانسة

بين ٣٠ سنة ١٩١٨ و ١٦ آذار سنة ١٩٢٠

ان جميع المقتولات المعقودة منذ ١ آذار سنة ١٩٢٠ مع حكومة لاستانة العائدة قائمتها للاراضي الكسنة تحت سلطة هذه الحكومة العملية يجب تقديمها للتصديق عليها من المجمع الوطني الكبير في تركيا وذلك بناء على طلب من يهتم الامر في ظرف ثلاثة اشهر معد وضع هذه المعاهدة موضع الاحراء . والدفعات المعطاة بموجب هذه العقود قيد حسب من دفعها فعلاً

واذا حدث ان لم تحس المصدقة ونظرف لذي يهجه ذلك له حق الطلب اذا كان تمت مجال بين يعوض عليه الضرر الذي اصابه مباشرة واذا لم يتم لاتفاق على ذلك فهذا التعويض تسيه محكمة التحكيم المختلطة

لا يدخل تحت احكام هذه المادة الامتيازات الممنوحة او منحويل هذه الامتيازات الماوة ٧٨ - جميع الخلافات الناشئة او التي ستنتج في ظرف الستة اشهر المذكورة في يلي مخدوص العقود ما خلا عقود الامتيازات المكتتة بين طرفين امسيا احصاءاً يصير فصلها في محكمة التحكيم اعنتطه ما عدا الخلافات التي احتصاص النطو فيها عند الى المحكمة الوطنية في امدول البقيذ عى احياد وفي هذه الحالة تفصل هذه الخلافات في المحكمة الوطنية المذكورة تنزل عن محكمة التحكيم اعنتطه اما الشكاوي فيجب ان ترفع لهذه المحكمة في خلال ستة اشهر من انشاءها

الخلافات التي لم تكن رعت مدوات هذه الملة الى المحكمة المذكورة فيصير فصلها بحسب احكام اصول المحاكمات العامة

ان احكام هذه المادة لا يمكن تطبيقها على جميع المتعاقدين المقيمين في مكان واحد في اية احرب وكانوا مطلقى التصرف لشخصياتهم واموالهم ولا على اي خلاف صدر بحقه حكم من محكمة ذات اختصاص سابق التاريخ الذي اوسى فيه المتعاقدين

اعداء

المادة ٧٩ - توقف المهل القضائية اغتصاة بمرور الزمن في اراضي الدول المتعاقدة باعتبار كون العلاقات عدائية ونعتز كأنها مقطعة من تاريخ ٢٩ س ١ سنة ١٩١٤ حتى مرور ثلاثة اشهر من وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء وهذا التدبير يطبق خاصة على مهل تقديم اوراق كويونات الفوائد او الحصص وتقديم اوراق الاسهم احرارة بالسحب او مستحقة الدفع لاي سبب كانت

اما ما يتعلق به مايبا فتعثر هذه المهل موقوفة من ربيع ٢٧ اب سنة ١٩١٦
المادة ٨٠ - باعتبار ان العلاقات عدائية لا يمكن ان تعد سافطة الاوراق التجارية الصادرة قبل الحرب يداعي انها لم تقدم للقبول او للدفع في المهل المعنية ولا لعدم اعطاء علم الى المسحوب عليهم او ما يتعلق بالجيرو ولا لعدم القول او لعدم الدفع او لعدم اجراء البروتستو او لعدم القيام بهي معاملة كانت مدة الحرب اذا كانت المهلة التي كان يجب ان تقدم في خلالها ورقة تجارية للقبول او الدفع او ان يبلغ فيها الى الساحبين او المحجرين عدم القبول او عدم الدفع او كان يجب اجراء البروتستو عليها قد استحققت مدة الحرب واذا كان الطرف الذي كان يجب عليه ان يقدم الورقة او يجري عليها البروتستو او يعطي العلم بعدم القول او بعدم الدفع لم يجري ذلك مدة الحرب فتتمتع مهلة ثلاثة اشهر منذ وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء للقيام بكل ما تقدم

المادة ٨١ - البوع التي تمت اثناء الحرب بمناسبة حجز او رهن كائن قبل الحرب وكان ذلك تأمينا على دين مستحق نعتز بافادة ولو لم يتحرك كل معاملات التليغ المديون انما يحفظ للمديون حق المداعة امام محكمة التحكيم المختلطة طالبا تقديم الحساب حتى اذا لم يفعل الدائن يلزم بالعطل والضرر وهذه المحكمة الصلاحية بتحقيق وتعيين الحسابات التي بين الطرفين والطر في الشروط التي يمكن معها بيع المالك المرهون او المؤمن على الدين وعمما اذا كان الدائن تصرفا محققا ولم يفعل ما بامكانه فعليه لاتقاء هذا

الجزء الاول

الاملاك والحقوق والمنافع

المادة ٦٥ ان الاصول والحقوق والمنافع الكائنة والتي يمكن تعيين كيانها على الاراضي التي مازالت تركيبة بارنخ وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء والمختصة بانعاص كانوا بتاريخ ٢٩ ت ١ سنة ١٩١٤ من رعايا الانثلاف يصير تسليمها بالخال لاصحاب الحقوق في الحالة التي هي عليها

وبالمقابلة بالاملاك والحقوق والمنافع الكائنة على اراضي هي موجودة تحت سلطة او حماية دول الانثلاف بتاريخ ٢٩ ت ١ سنة ١٩١٤ او على اراضي مسلحة عن السلطة العثمانية على اثر حروب البلقان تختص بالرعايا الاتراك يصير تسليمها لاصحاب الحقوق على ما هي عليه وتجرى نفس المعاملة ايضاً على الاموال والحقوق والمنافع التي تخص الاتراك وهي كائنة في الاراضي المسلحة عن السلطة العثمانية بموجب هذه المعاهدة وقد جرى تصنيفها واتخذ بحمتها بعض التدابير الخاصة اية كانت من قبل سلطات دول الانثلاف كل الاموال والحقوق والمنافع الموجودة في الاراضي المسلحة عن المملكة العثمانية والكائنة الان تحت سلطه احدي دول الانثلاف وقد جرى فيها في زمن الاتراك تدابير حربية خاصة يصير اذئنها حالا لاصحاب الحقوق بالحالة التي هي عليها كذا يجري بحق الاملاك التي جرت تصفيتها من قبل احدي الدول المتعاقدة ولها سلطة على تلك الاراضي اما الطلبات الشخصية بين لامرأاد مرجعها المحكمة المحلية ذات الصلاحية - كل خلاف بين الافراد يتعلق بتعيين الكيان او اعادة الاصول المدعى بها يحضر الى محكمة التحكم المختطة المذكور عنها في احزما الخامس من هذا المصل

المادة ٦٦ تنبذ لاحكام المادة ٦٥ الفقرة الاولى ، النابية تمكن الدول المتعاقدة بالطرق المعجلة اصحاب الحقوق من اعادة بدهم على اموالهم وحقوقهم ومساكنهم خالية من كل قيد وصع عليها بدون رضى اصحاب الحقوق والحكومة التي تحرى التسليم يتوجب عليها الظرفي التعويض على الاشخاص الثالثين الذين اصابتهم اضرار مباشرة او بالواسطة من جراء هذا التسليم . الخلاصات التي تنتج من جراء هذا التعويض هي من صلاحية المحاكم العادية الحقوقية

وفي ما خلا ذلك يتوجب على الشخص الثالث المتضرر ان يدعي من يراه مسؤولا للحصول على التعويض

وماء على ذلك ترمع وتوفى من قبل الدول المتعاقدة كل التدابير العرفية الاستثنائية المتخذة بحوزة اموال وحقوق ومساكن الاعداء واصحاب المصالح يحصلون على الترضية التامة حالاً في الوقت الذي يتمكنون به من تعيين وتحديد مصالحهم بتاريخ امضاء هذه المعاهدة ذا كانت احدى الدول قد اتمت تصفية الاموال والحقوق ومساكن احر الامراء منها تعفى من المتوجب عليها عند ما تساء صافي قيمة ماالتجته هذه التصفية

اما لذي طاب احد اصحاب الحقوق اذا قدر المجلس المختلط المصوص عليه في المادة ٦٥ ان التصفية لم تتم شروط موافقة تحقيق بين عادل ويمكنه اذا لم يتفق الطرفان ان يرد قيمة التصفية الى المدرسة التي يراها اعددة

وهذه الاموال والحقوق والمساكن تعاد لاصحابها اذا كان لم يتم الدفع بعد شهرين من تاريخ امدق صاحب الحق او قرار المجلس المختلط المذكور احلاه

المادة ٦٧ - ١ مضمون هذه المادة تعاهد حكومات اليونان ورومانيا ومصر من جهة وتركيا من جهة على ان يسهوا بهم بينهم البحث عن امثال هذه الحقوق في اراضيهم وتسليمهم لارادها وقد اعطي لاصحاب الحقوق مهلة ستة اشهر لاجراء ذلك

المادة ٦٨ تقوم حكومة ابونية بجميع التعهدات التي عقدتها مع الرعايا
الأتراك في الأراضي التركية التي كانت محتلة إياها بحسبصوص تلك العقود
المادة ٦٩ لا يؤخذ من رعية دول الائتلاف عن السنين السابقة ١٩٢٣
١٩٢٣ أي صريحة أو رسية عنهم أو عن أملاكهم أو يكن هؤلاء الرعايا أو الأملاك
حاضرين لها تاريخاً أو إذا حدث أنه دفع مد ١٥ أير سنة ١٩٢٣ أي من
السوء من مطالب سابقة سنتي ١٩٢٢ - ١٩٢٣ معاد المبيع مدفوعة لأربابها
منذ وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء

أو المدع المدعومة قبل ١٥ أير من سبيل إلى المطالبة بها
المادة ٧٠ ان السلطات المدنية على المواد ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ يجب ان تقدم إلى
السلطات ذات الصلاحية طرف ستة اشهر وعند عدم الاتفاق إلى محكمة التحكيم
اختصاصه طرف ستة اشهر من وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء
المادة ٧١ - ان رعية دول - الائتلاف الذين قدموا مطالبهم من الحكومة
العثمانية قبل ٣٩ سنة ١٩٢٥ فاحكامهم هذا الجزء لا تؤولهم إلى صرر
وسنة لا يجري كذلك بحق ذات التعيين من دول الائتلاف

ويجري متامة هذه المطالب من قبل حكومات الائتلاف ومن قبل الحكومة
العثمانية لتترواح للمطالبة مع مراعاة مسألة الامتيازات

المادة ٧٣ ان املاك الامان والاعوان والاعراب في الاراضي الباقية
بيد تركية بموجب هذه المعاهدة ولكن دول الائتلاف حجزتها حتى متى ما هي عليه إلى
حين تهد تسوية بين الطرفين ام اذا كان حوت تصفية هذه الاموال فالصفية تابعة
ام في الاراضي المساحة بين تركيا بحكم هذه المعاهدة والدول صاحبة السلطة
يكنها طرف ستة من وضع المدع المدعومة موضع الاجراء ان تصفي هذه الاموال ان
كانت مختصة لدول المانيا ، ايسنا ، النمسا ، بولندا ، او رومانيا

المبيع او ان هذا البيع حرى بطرود مساعة لاندون على التمتع العادل ان هذه التدابير لا تنطبق الا بين الاعضاء ولا يمتد مفعولها الى امة الا ان التي احررت به اول ايار سنة ١٩٢٣

امادة ٨٢ يعتبر المتعاقدين كهم اعداء على ما جاء في هذا النص وذلك منذ التاريخ الذي اصبحت التجارة في بيدهم مستعينة او مسمومة او مضرورة وتوجب اوامر ومراسيم او احكام كان احد الفريقين حاضراً

خلافاً لاحكام المواد ٧٣ الى ١٥ و ١٩ و ٨٩٠ تخضع لاحكام العامة التعهدات المعقودة في اراضي احدى ادمى المتعاقدة بين شخصين عدوين ثمانية الشركات او بين وكلاءها اذا كانت هذه الاراضي باعتراف احد المتعاقدين اراضي عدو كنه في الوقت نفسه مطلق التصرف بشخصه واملاكه

امادة ٨٣ ان احكام هذا القسم لا تنطبق على من اليد تتركه وكل المازعت المائلة لما جاء سابقاً نسوي بحسب اصول المحاكم المحلية

يتبع

التصدي

التصدي لغة: إرء الدار لئلا لأجل اسرفه هو من الاماالت التعهدية لا الاجرائية. ما به ان استمرار العمل الذي يقع على هذه الصورة محاولة تدمر به غير محله ١٦١ أغسطس ١٣٣١ عدد ٢١٩ - او كمالك رب الربيت امام المكاتب بقصد الاحراق تم الانصراف من دون استعماله ١٩١ مايس سنة ١٣٢٩ عدد ١٥٥ ح (

القضاء في الاسلام

انت للأستاذ عارف الكندي منزلة رفيعة في عالم الحقوق فهو من علماء الحقوق الذين يشار اليهم بالبيان وقد التي في يوم الجمعة ٢٣ ذي القعدة ١٣٣٩ و ٢٩ تموز سنة ١٩٢١ محاصرة تحت هذا العنوان بحت فيها بحت محقق شأنه في كل ما يكتب ويخطب حضرات محاصرة نفيسة يجدر لكل عربي الاطلاع عليها وان يرد منها واليك ايها القارئ الكريم اياها تناءً
(الحقوق)

رأيت ايها السادة ، ان يكون الحديث في هذا الاجتماع ، عن القضاء في الاسلام
لأسباب اربعة :

اولاً — ان القضاء هو افضل مطهر يحتل به العدل . والعدل الذي قال فيه ارسطو : ان به قوام العالم — هو المركز الذي ترتكز عليه الدول . ولا سيما ان تأسيسها ، وفي اواصل نشأتها ، كحالتنا الحاضرة . فاذا لم يكن قضاء حر مستقل تزيه فلا عدل . واذا لم يكن عدل فلا سبيل الى البقاء .

ثانياً — ان هذا القضاء كان منذ كان ، الى ان سمعوا بخروجه عما وضع له . وبناءً لونه على غير ما اريد به ، حير قضاء عمره الساس . مثلاً لروح العدل ، متكيفاً مع المكان ، متحمساً مع الزمان وكان قضائه الى اواسط الدولة العباسية ، تقريباً ،

انزه قصاة عمره التاريخ ، لا مستتباً احداً من مشارق الارض ومفارها في حاضر الايام وغايرها .

ثانياً : ان المهمة العلمية الأخرى ، قد حدثت التمام الذي كانت سدته القرون الوسطى - قرون الحول والحمود - على حضارتنا السابقة ، فعرفنا كثيراً عن اسلافنا الاولين ، مما هو حقيق ان يكون موضع اعجاب ومفاخرة . ولكن اكثر ما عرفناه فلاننا به الكتب الحديثة . هو الادب ، ورحاله ، والآداب الرفيعة وذووها ، وما الى ذلك . اما القضاء ورحاله فقد حل خمرهما بمهولاً ، عدنا ، الا قليلا ، مما لا يفتي الفناء كله ، بل مما قد تكون معرفته تراً من حبل فاذا كانت الساعة اليوم ، نعرف رحالات الادب . والتاريخ في العرب تحري بها ان نعرف شيئاً صحيحاً عن القضاء وتاريخه ، ورحاله وكيف كان والى اي حالة صار ، التماماً للتدب وخدمة للتاريخ .

رابعاً : اما وان كنا نعلم ان الاجداد التاريخية القديمة ، لا تكفل للامة ارتقاءها ونعزيمه كانهاء ان لم ينض الابناء على سنن الآراء ، ويضيفوا الى تليد المجد طريقه فلسنا نذكر ان التحدث بالمجد ، داع الى الشاهد ، باعت اللهم من مراقدها . نزاع بالنفوس - وقد عبرت سابق عزها ، سبق عرسها الى الافتداء بالسلف الصالح - والجري على اناره . ولعل السيد الرسول لم يرد عبر ذلك يوم قال « الشرف معوان »

ولا ارى لي دافعاً ، ان احوض في هذا الموضوع من ان اقول : ان هذا القضاء فثم نفسه ، مستقل عن كل شئ سواه . وان لاصلة له الهبة بالشريعة الرومانية ، التي يزعمونها مصدر شرايع العالم جميعاً . اما الذين يذهبون الى ان الشرع الاسلامي داخل في جملة اشرايع التي استمدت اصولها واحكامها من الشريعة الرومانية . فانما يذهبون ما هم لا تنهض به حجة ولا يؤيده دليل . ومع هذا فقد اصاب مدعاهم شيئاً من القيمة في بعض العقول والنفوس . ولكي لا يبيح قولنا مجرداً عن البرهان كما جاء قول المخالفين ، نعززه بالادلة الآتية :

١ ان القاموس الروماني - يتم وضعه الا في بضعة عشر قرناً اي ايام يوستينيان
في اواسط القرن السادس للميلاد . وقد بنى اكثره على العادات والاعتقادات في الامة
الرومانية . اما انقص في الاسلام وانه وان كان قد خرج في فترة قصيرة . تبلغ القرنين بحيث
تكاد لا تذكر في حاش ائمن اندي استعرة وضع القاموس الروماني . فليس يصح ان
يقال فيه انه يقر نقلاً او استمد استمداداً . وهو قد بنا على الاليم ومع الحاجة
وكانت له مصادر معروفة . احدث من الكتاب ، واسه صراحة او استنتاجاً اوقياساً .
واضيف اليها الامامع . وقد بني كثير منه على العادات في الامم التي دخلت تحت
لواء الاسلام

٢ - التاريخ ذكرنا ما أحده العرب في النهضة العلمية عن غيرهم من الأمم من أعوامهم ، وأبو كتاب كراسة الطب والصيد والسبب وسائر العلوم الكونية . فقرأنا أسماء البرجس وأعراس . في كل من وسع وعرف ما قدور التي أحضروا منها ، واللغات التي بقوا سم يكرهه حسن . . . من مثل ذلك في القصص .

٣٣ ثم ان ادم اتوا قيت لبيها في اغتبا مسحة من العجوة وفي موداتها الفاظ غريبة عن العربية مما لا ه انتد مسحة جاء بك سحيجا مبررا ومركبا ، فاذا وقع فيه لغد عربى ، ليس اكثر مما هو في بعض فون رية البجعة كالأدب مثلا وهذه الامام اكثر مرسى جاءهم اوائلون لمرس وانفقت منهم الى من اخذ عنهم او كانت مما اقتضته الصناعة والتجارة .

اذ كان من الشرائع انشاء في بعض الاحكام . فذلك ان الشريعة في كل امة . تعتمد في مصادرها ايضا على العرف والعادات والالآت الطبيعية . ويكثر ان تتشارك كثير من الامة ، في كثير من هذه الامور ، وليس ادل على ذلك مما عدا ان البدوة من الاحكام ي يكاد يكون بها ، كالتقوانين الموضوعية . ثم لوضح ان تكون الشريعة الاسلامية استنقت من القوافل الروماني لما كانت

سلمت من ان يتسرب اليها ، او الى عقول اصحابها ، مني ، من الخزعيلات التي كانت تجري في مواضع هذا القانون ، كمن محاكمة الحيوانات . والقضاء عليها بنفي او تعذيب او بصلب وكنيش الموتى ومحاكمتها واصدار الاحكام عليها . وهذا ما تعالت عنه هذه الشريعة علواً كبيراً .

٥ لو صح ان يكون القانون الروماني ، من مصادر التريعة الاسلامية ، لحق ان يكون موطن هذا التشريع . او احد مواضعه في اقل ما يكون - لداً من البلاد التي كانت خاضعة لسلطان روما ، رزمة على احكام قانونها . وهذا ما لم يكن شيء منه . وقمة وجه آخر ، لا يجدر السكوت عنه ، وهو ان القانون المعروف بالقانون الروماني كان من قبل مشوشاً معقداً . لم يظهر بشككه الاخير الا بعد ان لا يست الفريجة العرب في الاندلس ، واحدت العلم عنهم . وقد نال بهذا كثير من اوردوا عليه ادلة عقلية وقولية - ليس من غرضنا الا ان نفي بها - اذ نحن وازن بين هذين الرأيين - رأي القائمين بأن الشريعة الاسلامية استقت من القانون الروماني - وهو رأي قد تكشف مقالة - ورأي القائمين ، بأن الشريعة الاسلامية هي التي امدت هذا قانون فصرته ما هو . اكدت كفة هذا الرأي هي الراحة ، وسحة القائمين به اقرب للعقل واذن في النقل

لذلك نستطيع ان نقول : ان القضاء الذي تشككه عنه هو قضاء لا اثر للعقل فيه . ولا فضل في وضعه لغير ذوبة . ولسله من قبله .

وسيدور بحثنا على اربعة امور

(١) القضاء في العرب قبل الاسلام .

(٢) القضاء ، والقضاء وما يؤخذ عليه

(٣) اداب القضاء والقضاة

(٤) مقارنة بين القضاء في الاسلام : والقوانين في هذه الايام .

القضاء قبل الاسلام : كان العرب يسعون القضاء حكومة والقاضي حكماً ولم تكن الحكومة عملاً مستقلاً الا في قريش فكانت عندهم في جملة المناصب الخمسة عشر التي كانوا يتولونها قبل الاسلام . وكان ممن تولي الحكومة فيهم هاشم بن عبد مناف وابنه عبد الله ، وابو طالب بن عبد المطلب والعاص بن وائل .

اما في سائر القبائل ، فقد كان الحكم منها صاحب الرمي فيها فاداً وقع خصومة احتكوا اليه ، فيفصل بينهم بما اوتيته . من الحكمة والعقل وبما حرت عليه العادة كما كتبه بن صيقي ، الذي كان يعد من رؤساء الحكمين . واحاجب بن زراره ، والافرق بن حابس في تميم .

وكانوا يرجعون ايضاً في خصوصتهم الى الكهن . اذا كانت الحكومة تدرج تحت عملهم اذ هو الكهانة . كسطيح الدئي ، المعروف بسطيح الكهن ، وشق النار .

اما حيث كان يكون ملك او امير ، فكان اليه مرجع الامور كافة وفي جنتها الحكومة الا اذا وكل ذلك الي غيره .

وكانت الحكومة عندهم تزل بطريقة ساذجة ، كالتهم الاجتماعية . وايس داموانين موضوعة ولا شرائع متبعة ، الا ما كان من قبل العرف والمادة وعن الحكومة كانت بمجلة عندهم في القول المأثور عن قس بن ساعدة " ابيه على من ادعى واليهين على من انكر)

وهو قول لم يتدعه الرجل ابتداءً ، ولكنه استخلصه من الحكومة التي كانت حارية في ايمه وقبائلها . وهي نهج كانوا يظنون ايمه من سن هو يكفون اليهين من ادعي عليه .

(يتبع)

المدافعة المشروعة

لا يحق على ارباب حقوق ان امر صيانة رواح افراد الهيئة الاجتماعية والمحافظة على اعراضهم يعود الى الدولة كما ان للافراد حق المدافعة عن انفسهم وقد اقر لهم الدول جمعاء هذا الحق في قوانينها وتوجد عن ان ليس لهم احقاق الحق لانفسهم .
ان المدافعة المشروعة حق طبيعي للانسان فله ان يدرك دقمة كل اعتداء غير محق على حياته او عرضه بشرط ان لا يمكن درءه عما عدا ذلك وقد نصت قوانين الدول صراحة على ان للانسان هذا الحق الطبيعي

على ان المدافعة مشروطة اساسية يجب توفرها فيها لتكون مشروعة وقانونية والا اذا فقد منها احد هذه الشروط كانت غير مشروعة ومستدرة للعقاب واليك اياها فيما يلي :

اولاً - بشرط ان تكون المدافعة عن النفس او العرض اي ان التعرض انما يستدعي المدافعة بالقتل او الجرح اذا كان واقعاً على النفس رأساً او على العرض لانه مما لا يمكن تلافيه حينئذ . وعليه فيما ان تلاقي التعرض للمال وتضمنه يمكن بمراجعة المحاكم فلو قتل احداً لسرق ماله او اتلعه وهو فار يكون مسئولاً عن فعله قانوناً

ثانياً - يشترط ان لا يكون التعرض بمسوغ قانوني فعليه لو قام المتعرض له بمسوغ قانوني في وجه المتعرض لا يبقى من العقاب . وهذا الشرط مؤيد بالفقرة الثانية من المادة ١٨٩ من قانون الجزاء

ثالثاً - يشترط ان يكون التعرض شديداً ولا يمكن دفعه بصورة استرقى . اي

لا يمكن دفعه بغير القتل أو الجرح وعليه إذا كان في إمكان المتعرض له أن يدفع ذلك المتعرض عنه بالاستغاثة أو بشيء أخف من القتل أو الجرح ودفعه بهما سيئ الحال فلا يعد ذلك منه مدافعة مشروعة . أما إذا وقع التعرض فجأة ولم يكن فيه وسعه مراجعة أسباب الدفاع الأخرى وقتل المتعرض أو جرحه فيكون ذلك منه دفاعاً مشروعاً مستوجباً البراءة أيضاً

على أن تعيين أحوال كمنه لم يصح عليها القانون بل تركها لتقدير المحاكم واجتهادهم .

رابعاً - يشترط أن يكون التعرض شديداً بحيث لا يمكن - تلافياً كالقتل والجرح وهتك العرض - أما القتل أو الجرح لدفع تعرض بسيط كالضرب والشم أو التعرض للبال الذي يمكن تلافيه كما مر في مكانه ليس بدفاع مشروع يستلزم البراءة خامساً - يشترط أن تنتهي المدافعة بانتهاء التعرض وعليه إذا وقعت المدافعة بعد انتهاء التعرض تكون غير مشروعة وتنعكس الآية فيصح المتعرض له متعرضاً والضد بالضد وبذلك يعود للمتعرض عصمته ويكون له حق المدافعة عن نفسه ومدافعته مشروعة . ولو فرضنا أن المتعرض لم يدافع عن نفسه في أثناء التعرض فعلى المحاكم مجازات المتعرض وتضمنه الأضرار التي حصلت للمتعرض له من جراء فعله . وهناك بعض الأمور التي هي من أسباب البراءة مع أنها تعد من أسباب المعضرة التامة فقط . فقد جاء في المادة ١٨٧ من قانون الجزاء الفرنسي (أن قتل القتل والجرح والضرب الذي يحدث بقصد دفع من ينظر حين وضع سلم ليلا على دكان أو بيت إنسان وهو صاعد عليها أو حين تعطيله قفل المحل الذي هو أسفل أو حين وسوذه مستغلاً برده لبناء جدار بيت مسكونه محل من مستعمليه وبكسر قفله يكون كذلك معافي (١) وردت هذه الأحوال في قانون الجزاء الفرنسي في المادة (٣٢٩) على أنها مدافعة مشروعة .

والكن يجدر به ان لا يسلم به بوجه في الامانة التي تحت طليها اعادة ن نور
فيها اشراط المدفوعة التي صار تعدادها من مرلات قد استندت احد تلك الترووط
يستلزم عدم معاداة الفاعل من اعتوة ويعاقب كما جاء في الفقرة الاخيرة من المادة
المذكورة بعقوبة الجنحة لان القانون قد عددها المدافعة من اسباب المعذرة وما

ولما كمالا لا تريد ان ترك القاري بدون ان تقعه على المدافعة المشروعة تمام
الوقوف ويحصل عنه فكونه عنها متقدم به احراز بعض المآل التي قد تقدر على
البال في هذا الموضوع فقول : هل تعد المدافعة عن نفس الغير او عرضه مشروعة
وبغنى المدافع كما في المدافعة عن نفسه وعرضه ؟ فيورد في قانوننا الجزائي شيء
صريح عن هذه المسئلة كما ان علماء الحقوق مختلفون في ذلك فمنهم من يقول ان
المدافعة قد ذكرت مطلقة سواء في الحقوق الطبيعية او الاحكام العمومية اقلونية
ويخص بالذكر من القانون الجزائي وليس ثمة ما يخص المدافعة المشروعة بذات المرء
عن نفسه وعرضه وقد جاء ذكرها في قانوننا على صورة الآتية : ان القتل والحرج
الذين يقعان في سبيل المدافعة عن النفس والعرض معديان من العقوبة وبما انه قد
جاء في الفقرة الاخيرة من المادة - ١٢٥٦ ان من يتأخر عن الاعانة سيك نائبة
جسيمة او في عرق او سيفحرق او في سائر الآفات كالتهب والعاره وعند وقوع
العويل العمومي والحنانيات العلية مع انه قادر عليها يجازي ا

يستدل من ذلك كله على ان المرء مطالب بالدفعة من بوجه وانه اذا ارتكب فعلاً
ممنوعاً كالخروج والقتل في سبيل ذلك تحت ترووط امدومة المذكورة كما لا يأخذ
بشيء . وهنا لفت قليلاً متساخين عما اذا كان احد يكرسى الرجل الذي من
يتعرض له اياه سارده سواء ، يخرج فعله هذا ويعدده فعل غير مشروع ؟

وهل يمكن ان يكرى احد على رجل حقه في المدافعة عن امره ضعيه اراء احد
الناس من سارده لاسايه وانرب واحال له سبيل الدافعة بقدر عليه

أن لا يتقاضي من اعانتها وحرج او قتل من يعتدي على سرضها اذا لم يدفع بعيرهما .
 وحلاصة القول كما ان الانسان ان يدفع عن نفسه ، فذلك حق من حقوقه
 الاساسية الاصلية تحت شروط المدافعة المشروعية فيه لمدة عن نفس غيره او عرضه
 تحت تلك الشروط ولا يكون موانعا ، انك في الحائرين واليك فيما بنى ايها القاري .
 الكريم ، بصادقه الانسان في هذه الامثلة من المشكلات :

بما ان المدافعة المشروعة من اسباب البراءة وهي في حد ذاتها مما يؤثر على الحرم
 لتعلقها بالفعل فتكون الراءفة من حيث العامل الاصلي وغيره ممن شاركه في ذلك الفعل
 لان المعافاة اذا جاءت عن طريق الفعل تمت كل من استترك به اما المدافعة المشروعة
 عن نفس الغير او عرضه ، وتأتي على صورتين : احدهما : تقع المدافعة من كل من المتعرض
 له والمستغاث ، معاً ، ايها ان تقع من استغاث به وحده مع اعتزال المتعرض له المدافعة
 عن نفسه ، وفي الصورة الاولى يعني كل من يعتدي عليه واليدي قام الى نصرته لان
 الفعل مما اجيز في قانوننا والحواجز القانونية بين الضيق كما لا يحجب ام في الصورة
 الثانية فاذا دام التعرض ، عدان الاعتزال المتعرض له ، للدفاع عن نفسه ضد من قام
 لمصرته بالمعداع حتى ابداءه عن نفسه ، وذلك يكون قد اصبح معتدياً عليه ولا شك
 ان لكل ان يدفع من يعتدي عليه يدفع به فادانته يكون ممن يدفع له ، وان يدفعه راسيف

في المحاكم

قاضي كسروان

رفع دافعة من ادلي كسروان سببه اصابة رئيس جمهورية لبنان فحث عدوان
 "قاضي كسروان بسبب دين المصري" يستأين لاسلامه ثم نحن الشكوي المرة من
 العمل قاضي كسروان اهورا ادي اهورا وحرب وبنوا البنا بصورة مطوعة من
 هذه العريضة وتم حياء فيها من الالتمال لادوية الى ذلك القاضي ما يأتي
 اولاً به شتم الشيخ وابل حارب البطار ووكيله الأستاذ ذموني ادي اهورا
 وسب دينهم من كرمي اقضاء فقهه الشكوي عليه حكمه اسان
 ايها انه قال لحدة محمد ادي محاسب محطقة كسروان نائم الاسلام مع
 القوه الكافرين وما زان بتعت الاسلام ولكنهم ويزدقة وسواها من الضعافة الشائنة
 شرف دين الاسلام

تأنيلاً احتلس اموال الحكومة وزور بعض قيودها الرسمية وساء الاستعداد
 مراقبها الى غير ذلك وقد ورد في هذه العريضة اربعة وعشرين حادثة من حوادث
 السب والشتم والمتاعبة التي نسبت الى الطون ادي اهورا المذكور ونحن وانف
 كما لا نعلم يمكن هذه الشكوي من السجة الا ما استدل من سكوت ذلك القاضي

الطعن فيه وعدم شكواه من من يتهمونه به. مثال هذه الاعمال الفظيعة على ان
 ما لا بد ان يكون فيه شيء من الصحة .
 ولكن الامر الذي يوجب استعرايا اكثر من غيره في هذا الصدد هو سكوت وزارة العدلية
 المسماة حتى الآن وعدم اعازها للمدعي العام بالتحقيق من صحة هذه الشكاوى لان من اكبر
 واجدها البحث عن شكوى كهذه فكان عليها ان تبحث عن حقيقة هذا القاضي فاذا
 ما ظهر لها صحة ما عزى اليه عرائسه من وظيفته لان نقاء مثل هذا القاضي الذي لا يلبق
 أن يكون مباشراً للحكمة مما يشين سمعة القضاء في سن ويضعف ثقة الناس به اما اذا
 ظهر ما ان لا حصل لهذه الشكايات وانها مفترة على القاضي فتزل العقاب الشديد بمن
 اقترى عليه بغير الحق بمحاكمة على كرامة القصة وصيانة لشرفهم واسمائهم من
 صاحب المعالي بحجب تلك القاضي وزير العدلية الجديد الذي عرف براعته والاستقامة
 ان يعتني بهذه المسألة العايدة باللائقة بها ويطلع الناس على نيتها لانهم اصبحوا اكثر ما
 شر فيها من الازمة كثيرى المطلع على معرفة ما سيست في امرها ولا بد انه فاعل
 ذلك ان شاء الله

من مشاركت

المسيو غيور و مدير الأمن العام

قد بسطنا للقراء الكرام في العدد لواء الاحسان من جديد

القضبي رح

... ..

18-19-20-21-22

ولما احس بوقوعه في هذه العدة وقف .
 بها حاية الي من القنوط واخذ

بصیح مخاطباً کہہ :

ايا مكذب النحس ؟ ليقول انا من
من مد لآذن عمك كذلك

وقد قبضت على شخص آخر من أفراد العصابة كادت سمه أن تنحصر عليه من أبسط الصور

وقد رأيته في

ففيها علي (ادم ٠٠٠ ك) ان مركبة نبي سرور قد دبت عليه راية رعدا وقد سرقتها ثلاثة

اشخاص علمت من اوصائهم ان احدهم قد علم

له علی اثر ودفـ نلمت ان آبرار که بمقتضای این امر می بایستند جزیره

لا سودا لای کت

يومي كائن وبتنا الين كلمة نذ معري وفتب . عند هيلج الصباح تبينا من

خلل الشجر خرج كان قربها كوحاً يشبه كواح البور ورائه وفي كبر الكوح برعى
وشك الانطفاء وحماله شجرة تحتها حصان بكل ورقها ومركبة فيها ثلاثة اشخاص
يمشون يوماً هادئاً يدركنا لا يعكدهم فيه خوف عقاب او تنيب ضمير . فما كاد
الجماعة يستيقظون من نومهم الا ونحن فوق رؤسهم فاعتراهم من لوهج والوجل ما
حيرهم وجعلهم يظنّون انهم ساءوا فريدوا يدورون الى رط احصان بالمركة
دون ان يدسوا تحت شجرة مقلتهم في تلك المركبة الى دفة وبذلك قد تحوالت هذه
المركبة من مركبة دفة الى مركبة مسجحة على نخي مزات سير مضمحل الى
على هذه العبيحة الماردة الى ان وقعت بالمركبة على باب دهبون المركز حدث ذلك
كله سنة (١٨٦٧) وفي هذه السنة اراد مدير المدرسة العامة تعيين معاون للموسيو
اتيمور سير شجرة الامن حيث قد وقع اختياره على مفوضين يسمحان هذه الوصفة
احدما الى ايو كوشنور امفوض ووجهه الى اداعي امكنا اكدته تقرري
بعضه ان التي اختيرت اوهو فقال على حقيقة من يدسها ان الملبوا راياون اختارني
ترجيح احدهما على الاخر لانه وحده كلا التقريرين وايك الاشبه فيه . ولا ادري هل
اجري قرعة بينهم لا وكن ادي اسمه اهرجي ايو كوشنور فقد عيّن مكاني .
كان مسو اتيمور ارجلاً سيكاً لعله عما يشاهد منه من الجوده البرودة في
معاملته وقد مره كثيراً تعيين شاب فعال لمعونه .

ولما ذهبت في اليوم السادس من تشرين الأول سنة ١٨٦٦ الى ديون الامس
للمناصرة بوصفني الجديدة لاقيت منه حياء وراحمه وقد قال لي يعزيري غمرك الم
ستري . يهيج عوصك في . ما سائر ما يظنك الحريه . سيعده بك هذه
الليانه محكمات احدها . حي اودي اولا اخر زعيم را فله . وى في هذه
التي . اودي . واته حدى على تهديكم بقوله . وى .
قلنا سمعت ذلك منه ارتفعت اعضائي ارتعاشه خفيفه .

نعم اني شاهدت في جمهورية لاروس اعداء الكثيرين وقد سطر امامي
 بعض المساكين بالحل وعدوا وابع العذاب ورأت طائفة من لامر كايين حرجوا
 على الحكومة في ميساء واثوس آيروس ، وقد تم على اتواد المراكب . وتحدثت في
 أثناء الحرب في الجزر اعداء رجل من سكان تلك البلاد لاتجاهه بسرقة دوح من
 ا مول به لبارد) وقد نفذ فيه الحكم رميا بالرصاص واعده هذا لرجل المساكين على
 هذه الصورة قد دوت في مذكراتي كانت لايها الخروب وقد عهد الي سيك حادثة
 اعداء جيم كست في ، ر ه ن ا ص د احتجوا امر الحفظه عرفني في دار جريشد غير
 ذري اقصه وبعث سكينها اما الان في هذه العاجلة فقد موضح اي ابقاها واحد
 من اولئك الذين سيحتلون من هذا الدور وبهت صبح في استطاعني ان احصى
 الاحوال النفسية للانسان في اعظم العقوبات شيئا وشيئا على ان ذلك كانت داعيا
 كبيرا لاضطراب وكري ولولا محنتي الشديدة لوظيفتي ما كنت لأقوى على القيام
 بما عهد الي وكان محنة اوظيفة القت في ر ه ن ا ص د ان عقوبة الاعداء بالرسم عن قطاعتها
 هي اعدل ما للهيئة من الحقوق ولكن مع ذلك هي ما كدت اطار الى مركبة لاعداء
 حتى اصحت في حالة عريسة لاعداء لي بها هذا وقد اقترب من الحكمين ولم اطار اليهم
 واخذني المسبوا - يلور اتي عبد المدي العام فاصفى اليها دحر التعليقات
 واعطانا كنما لبعض الذين كان فمه دخل تنفيذ الاعداء كالكليس وقومندان
 العاصمة وموض الويس في احيا ا ر ه ك ت و و نبي ا وغيرهم من لهم علاقة
 بتنفيذ الحكم ويا كست استمع وصايا المدعي العام بكل الاعضاء استرعي نظري
 رجل جاس على كرسي يحمل في يده مظلة ضخمة ويرتدي البسة من (الرديكوت) وكان
 يطر هذا الرجل غابة في المداخلة الرقة ويرسم على مجيئه شي من علائم اليأس
 والقوط فاخذت احاض نفسي هل يترى هذا الرجل احد المحكوم عليهم فقاصع
 الرجل كلام المدعي العام بخبر واضطراب ولم استطع ان اسمع من كلامه التي تقيد

١٠ فاشترت الى المدعي

التحقيق سمى ا

العام مستغها حق

فانحني المدعي

فقات له

تلقوبة القتل باسم الحق العام

ان هذا الشخص

الذي يلمع دم المجرمين

ن في الغالب سعة خياليه شو

سى

عن الهيئة الاجتماعية ينتحل

سيم

وذلك قيل ان تنصب

لنفسه في احرام الاعذار

المبروتايور في المفاضة فيما

المقصله في ميدان روكمت

١١

سيكون في الغد شغلا الشغل

بمعلق بتنفيذ الاعدام تتخذ

عليك ان تعني قيل كل

من ان اء شغل لنا هو هذا الامر فقد

صحف المساء واسطة لا

سقت حتى الآن الى ساحة الاعدام

مرة كنت ارى من اللوم ساحة على هذه النقطة

الشرطة بعض

بمعون كل السعي لتجسيم

في اقباه به محراسة الموق

الى ان يأتي وقت

الاولى التي عهد الي فيها

في المطعم الذي دعيت

التي حوادث المقصلة الغريبة التي

الحديث الى الكلام عن الشخصين الذين

اليه بعد الفراغ من الطعام

لؤلها الابدان وفي

سيبند الاعداء فيهما شر اليوه الآتي فقد كان ربه بيد « و » فره ي قتلا
ارملة تدعى مادام « دوه زاي » في شارع شادون عتقا طحعا في مالها وقد كانت
صورة القتل عادية لعديد وديعة ويجه ان سرت فعل قتل فاسله هو « فره ي »
الذي كان يقيم في نزلها منذ زمن طويل واقف على ما في النزل من اموال اما
« ريوييه ر » فلم يأت غير امساك رجلي القنبر و « فره ي » بحققا ومع ذلك فقد
حكم الانسان بمقولة واحدة ان شديتها احكم سر يكبر وكث « فره ي » يعرف
في المحيط الذي عاش فيه بملك « القنبر » وقد ذات الاحوال الاخيرة على انه
يستحق مثل هذا الملك الذي رسمه اتجاراً على ساعده واليك « ديب » في انصاح
امر هذين المجرمين فيما يلي :

في صباح يوم سب كان ثلاثة صبية صغار ايتاليين يكتسبون رزقهم من
العزف على الموسيقى مريم من ادم نزل مده « ده زاي » وقد اعتادوا ان يقصدوا
اليها فيسمعونها اعبة تعطيهما ما تحود به معها الكرية وما سر لعين الثلاثة عند
نزلها رأوا الباب مشقوقاً فدخلوا وارادوا ان يعون اعبة لثلاث امرأة المحسة وبانعل
اخذوا في الغناء ولما لم يسمعوا صوت احد في الدار فلبس اكبرهم وهو لا يتجاوز
السابعة عشرة من عمره عسى ان لا تكون مادام « ده زاي » مريضة فلا ذهب وارى
فصعد الى غرفة مادام « دوزاي » الخصوصية التي كانت غرفة الادرة والنوم معاً
فدب في القفل ففتح الباب انه قفل من الداخل وقد ونح (البجر) وحينئذ انحنى لينظر
من ثقب القفل رأى حثان مادام « ده زاي » ملقى على الارض رأى من الجهة
المحاذاة خيال رجل في المرأة بحث في الجوارير فلم يأخذ الغلام شي من الدمشة
واخرب لاه كان متعة لا متناً را دار الى ربط الباب بحبل سبط ستر عليه خوفاً
من فرار المصراة الدرج رة رمة ولما وصر الى احواله قبل انه دبو
الزحف والفاء فلا است ان اود ليكر وعد الى « نزل » بعد عدة دقائق ومعه شرطيان

قبضاً على (فري) و(ريويه) ونما يفتشان في جيب المقتولة اي وهما متلبهان بحرية وهذه المدة تسعة اشهر ثم التفت لان السبب للنقض على اقل من في هذه المدة تسعة اشهر وبما يتبقى سر في هذه المدة ان (ريويه) والم يكن رصيفاً بمرحوب سرقة قتل معاً وان (فري) يدسسه الى ارنكيب ما ارنك من امة السبي اقولة سوف يدس من ان المحكمة اعذت انه لم يت فعل القس فقد حكمت عليه بمرأى الى امة احرى كشر يك فيه . وفي الساعة الثالثة ليلا وجدت المية تدور على باب دائرة الامن فركبتنا معاً مركبة من نوع يسمى «زه نه رال» يركبها الناس مدة في الاعراس ويركبها موظفو الامن في ظروف كهذه اي عدم برور ونريد الاعدام باحد اعكومين وهذه عادة متبعة من القديم

وما بعدا شرع اذه كـ (ريويه) احراس يدفعون حائله المحسسين عن التقدم فاحترمت المركبة ما حـ مداعمة وزلها في الساحة التي كانت اصواتها ضئيلة لكن كثرة بريح وان بلا في (ريويه) مرادوا الصنف من حسن لآخر ونرى كثيراً من ارجل لاسي قصص قصيرة ثم بعد ذلك تدور ويختارون بالمفصلة من كل جهة وحدث شخص احلاد الالة قطعة قطعة حدثتني وبه محورة لآية وقد كان هذا لرجل مقبلة على ترجمي واي من امة في (رهن) لانس كثيراً من الصحف كتبت عني

قل لي . التي انت ضوياً في «رهن» وقد كنت في هذه الامراض وربة مؤذنة فيها فقلت له مار قل اكتب احلاد . به تيا . قل الغاء جلاديه الملاحقات قال نعم يا سيدي

ثم عرجي الى جريد كثير من حوادث الصفر وما كنا نقاسيه عند المرور عن باب دار جلاد كن يقطن داراً مبردة في شارع به شه ر في «رهن»

لا بد لنا من المرور عن بابها -

وقد كان يحسن اليه عند ما نزلت هذه الايات كونه من اوردته والعذبة
خصوصاً في الميز وكدح من الاقتراب من هذه الدرة واولا ما بين له دلائل
المروءة بها وكذا نوحى ان تشي دالة نوحى على ان نوحى ما كت احرف و هو
الجلاد ولولا كتاب اعطيته ، كدرة من المروءة قد رمت دودة حادت اعده وقع
في عهد لولي الحادي ، ثم ورتبت في عهد لولي الحادي من الكهنة
عظيم البطن يحمل سبعة في يده بل في يده اعداد عرفت من اخلاص ان
اه حيوان ، ولو نفع له لبس كل جلاد له في صباه على هذه السورة فان لما يو
« دله مع انه يمكن متصفا بما ذكره واحد من الاخلاص الذي تيسر الاوس
على حد ظلماتهم »

اما المقصود فليس ذات شيه مرغبه كما بان في آية الله ص ٢٢٢
الفتود .

وسطه ما يستعصى الطراوت من الخمر بين التبرج على هذه الألة واخذهم
الحديث عما كان من سكنة عبيد من برايه تباركوا الى ارجح والاعتبار
واني لا اكره سبك الباقري كريمة انتهى الى اول مرة عدم نزلات
الى هذه الراحة انتفى الامم في محكومته في حادي اليه في قفس اليها
يوما هادى الببال لا اشعرني من الاضطراب الذي ملك على نفسي في اول مرة
فدخلنا الى عرفة المسبوا بوكا زن ، وقد كان هذا الرجل برسا عبيداً وقضى حياته
عدواً اكل ان كان يولى ادارة لامن مما يدل على سوء سوءه من ذا الرجل ما
كان يعانى ، اصحاب البرلات عدم كرايه ، وانه تله من اجرة تزلاتهم
وجدت هناك المشتطى المسبوا " واسرخ " وموسى اسميس في حى " روكه ت "
المسبوا بارون الذي كان يني عليه صلة وصحة شديدة . وقد ذهب هذا الرجل

بعدئذ صحبة عرض - مي . . قرب صلوع - خمس - صبر السيو « بوكه زن » في الوقت المعين فاحذنا سي الى الحجرة التي كنت فيها « ريويد » . ولم ينعض في تلك الليلة لم يوبد رجمن كذا احمرنا الحراس فخاصيه السيو « بوكه زن . فثالثاً : عفواً ياربوية رفة . رد صلك وقد حن الوقت الذي تلاقى فيه حراء ماجنت يدك فاصفر وجهه وسد ان وقف بومة ساكاً . ارتقى على الفراش واحد يرتعش وسمعه يقول لهجه ياربوية الجملة الآتية : هذا ما لم اكن انتظروا ، في هذا الصباح . . . هذا خط . . . لا ، لا هذا ليس بهذا . . . اني لم اس . . . اني لم اقل ! . . . ونهر السيو تيلور ، السيو بوكه زن . والمستطقي الى ابقاط مري وبقيت مع الراهب (قواسون رئيس دير - ان سويسر) المور باعطاء عدد ريويد الى ان ينفذ فيه الاعدام . والسادة القيسر باكلام مع ريويد خارت عليه علامات احتسونة والعناية . وقال له محاصك : دعني يا قيسر فلي ن اومن بعدم مر على رأسي ما مر انالم اقل انفسه بالله .

وقال ايضا بنينا كانت حراس السجن بالسوء تياه . وقد علت خذه الحجرة من شدة العيب والحرق : ان هذه المعاملة التي تتولتها غير . حقيقة فالرجل الذي ارتكب القتل بافهم معنى عه والامانة لاي اسكت الذي الرقة لا . لا . ان هذا لا يقول قانون ولا يقره عدل وانصاف . . . و قد ارا من الاسه تياه . احنا لنقدم نحو الباب وفي مقدمتنا ريويد ر لانه كان يسير بخطوات واسعة ولما حاول ان يركب به احد حراس السجن حصه فثلاثا لا تمسك لي وفي لا . . . فثالثاً . وعندما بعنا ساحة الاعدام اجلسا ريويد ر على كرسي الخ ان ينعم السيو ديبيل ما عليه الخبذ الاعدام واحضر بعدئذ مري فسمع ريويد ر ضوضاء الناس الذين احضروه وحلته . دأبت الى الساحة التي منع منها الضوضاء فمري شريكه بين الجمع وارزح له أنه اتد الارتياج لانه لم يكون . ثم حتى هذه الساعة انه قد حكم عليه ان يخن انه

يرى من الجريمة واقترحت اساريه وقال بصوت عال :

جيد جيد ذلك البذليق من هذه الطريق ايضاً واحد يشتم شريكه دافظ
الشتائم وحصلت بين الاثنين محورة شديدة في الساحة التي بقرب الباب وهي كما يلي :

قال فريه يسمونه الابيح :

هو ... هناك ?? هناك ? ...

ها هي انتهت الرواية

فجاوبه ريويه ر :

نعم انت الذي اعلمتني . اناس قتلوا بها البذل انك سبب شقة في روثني
اخرس كنت مثلي محباً لخبر تلك المرأة المسكينة . دام هذا المطار الشح كذلك
الى ان اهاب الموسوي ديرب ا فريه اليقظ الوفاة اللازمة لتنفيذ الاعدام .
قال (ريويه ر) حينئذ لما اترحوت تحليفي اقدوني مما ار فيه من عذاب
واضطراب . واكنه ناد الي منه عذوبة فقال لا اصاف عند الانسان لا انصاف .
هذا اسر لا يوافق المنطق . وعاشت الاستعدادات اللازمة لتنفيذ الاعدام .
(فريه) اقترب القيس منه وصاحته يتواءم لقيس ا اتركني يا حوري بافي
ذاهب الى هناك وحدي ا وهكذا . انحو المصلحة في موك رهيب
نفسه الابدان لرويته . وانني لا اذكر بافي شعرت بتجريح كالتجريح الذي
شعرت به عندما كنت في هذا الموكب . وقد افترسا من المصلحة احتضن الراهب
ارويه ر ا اعلمك اني من هذا الوف لرقيب وما اراد الحراس استلامه من
بن : ي الراء لاصطحابه على ذراع المصلحة الاسفل سمعته يقول بصوت عال
تستطيع ايها الابان ان تكد وان قل اني قال وهذه اخر كلمة تنوه بها ريويه
وقد كان (فريه) في انشاء امدام سريكة عاب عن الوحود

ولكن الراهب اسبق عليه فاراد ان يحول بينه وبين روية المصلحة فرفع الصليب

في وجهه فاشبهه كمن كان في نومه عميق وصاح قائلاً ٠٠٠ ياخوري ٠٠٠ دعني ارتح
فانا الذي دفعت اجرة هذه الزهرة ٠

ولما جاء الدور اضطلع على موضع الحص من لفافة صاح قائلاً يا معاذ واضمعة
بهذا يعاقب الانسان احياه الانسان ٠ وحاشي في اسرار الارعوان ان الانسان مفلطور
على حب اركان الجرائم ٠ وعندنا احد المسببه تيلور بيدي الى منعطف في شارع
(واهلكه رى) وركبنا معاً مركبة التي كانت تتجاوزها هناك واحسدت نهب بها
الارض وهي محاطة شدة من حياة المدرك متعقة المركبة الحاملة لابل المحتوي على
جثمانين القميين وقد كانت هذه المركبة تله مراكب القطارات

واحد العابرون ، امدون يسلمون بعضهم بعضاً عما تحمل هذه المركبة العربية وما
شأن هذه المركبة التي تفرسه غللتها وتحمل اثنين من ضباط الشرطة ٠

والركبة التي كانت تلتها الاثنان ، ثقل مراسي الصحف
وهكذا انتهت بزحمتها التي لم تنته منها وفيما دماء من الصبر والجدد مع ابي فمت
بمثل هذه الزهرة عشرين او خمسة وعشرين مرة ٠

ومن عرب الاوراق الخود التي حملت معي في هذه المرات فقد كاد كاهي
واحدة تقريباً وكان في كل مرة يقطع احد دواب رجال المدرك الى الارض عندما
تقرب الى شارع المستقيم ، والامة السيار من بين صادتهم بيده اول مرة كست
اصادفهم في كل مرة ايضاً ٠

وما انا ادارة الصحة لقيت احداً ٠ فذهبت الى احدى بيدي صرغتين
ووجه مصفر مبتقع ٠

في وجهه فانتبه كمن كان في نوم عميق وصاح قائلاً . . . يا خوري . . . دعني ارتاح
فإن الذي دفعت أجرة هذه الزهرة .

ولما جاء الدور، اضطلع بحمل 'وضع الخاص من لفافة صاحب قائلاً بأعطاء واضحة
بهذا يعاقب الإنسان إساءة الإنسان، وحاً في لسان الاربعون أن الإنسان مفلطور
على حب ركائب الخرائم . وعدد أحد المسبب تبلور بيدي إلى منعطف في شارع
(وافكره رى) وركباً معاً مركبة التي كانت تتجاوز هناك واخذت تنهب بنا
الأرض وهي محاطة شلة من خيالة المدرك متعة المركبة الحاملة للسبل المحتوي على
جفتي القتاين وقد كانت هذه المركبة تنهه مراكب القطارات

واحد المايرون المايرون يسمون بعضهم مدماً عما تحمل هذه المركبة العربية . ما
شأن هذه المركبة التي تنرم سحلاتها وتحمل اثنين من ضباط الشرطة .

والركبة التي كانت تترأث الاثنتين، نقل مرابي الصحف
وهكذا انتهت نزهتنا التي لم تنته منها، بدأنا من الصبر والجلد مع أبي فت
بمثل هذه الزهرة عشرين أو خمسة وعشرين مرة .

ومن عريب الأماق الخوادم التي حملت معي في هذه المرات فقد كانت كلها
واحدة قريباً فكان في كل مرة يسقط أحد رجال المدرك إلى الأرض عندما
نقترب إلى شارع المستنقعي، والدانة السبا من بين صادتهم في أول مرة كنت
اصادفهم في كل مرة أيضاً .

وما لعل إدارة الصحة أقيموا أحد . ووضعها قائم . اجنب بيدين مرتعشتين
ووجه مصفر متنعق .

من ذكر أسياء فقهية مثل قول زهير بن أبي سلمى :

ضمنا ما له فغدا سلما
علينا نعمة وله الختام

وقال ايضا :

وان الملقى مقطعه ثلاث يمين او تقار او جلاء

فذلک مقاطع کل حق ثلاث کلہن لکم تنفء

۱- در محله کد فی ۱

ای حق کے لئے جان و مال کی قربانی کرنے والے شہداء کو شہداءِ شریک کہتے ہیں۔

حکمتوں کو قضا بینکم ابلج مثل القعر الباهر

لا يأخذ الرشوة في حكمه ولا يبالي غبن الخاسر

ومن أمثلة ذلك ما ذكره ابن جرير في كتابه "المعجم الكبير" من أن

سنة ١٩٦٥ - ٦٤ في ... من قريسي عام ١٩٧٠

مکتبہ اہل بیت علیہ السلام، قم، ایران

الحق اولى مشهور من حقي . . . و . . . من الحق . . .

العفو • فتبادر القوم فاصطلحوا •

القضاء في صدر الاسلام

اول من رمي في الامه لا لان قصه كين

من سيرة ... في ...

القبض على محمد بن عبد الله بن الحسين بن علي بن أبي طالب

(س) لا بد أن يكون المدينون في هذه الحالة على ما يلي:

كذلك

ولما أبسط ملأهم وكثرت فتوحهم اضطروا إلى وضع (قصّة) ينوبون عنهم

صله . وكثيراً ما وكلوا شؤونهم في القضاء الى العراف والكهات . وقام بينهم
حكيمات لفصل الخصومات مثل هديت الحس الايادية وصيرت لغيات وحذام
نت الريان

وكانوا يعملون بقول قس من مساعدة الايادي المذكور آنفاً وهو : (اليه على
ن ادعى واليه ين على من انكر) وليد له قواعد خاصة بتحددونها ولكنهم يحكمون
بحسب الوجدان والاستدلال

ثم اخذ القضاء يتطور بعد ذلك بحسب العمران ، المع فتولد منه الفقه والفرائض
النظام والحقوق وغيرها وصار ذلك صاعداً عند الحضرة وفي المدنية وما زال يرتقي
. يتغير بتغير الازمان لتساككتها الى يومنا الحاضر ايدي نرى فيه الامم تأخذ من
نظامات غيرها ما يحسن ان يضاف الى نظامها زعماء للحق ونصرة للضعيف واستفادة
من الآراء الاخرى

القضاء قبل الاسلام

فلما ان الحكومة كانت فطرية وكان له نفس البلاد العربية في جميع انحاءها من
بجالت الحضارات واسواق المعاشات كانت ينف فيها الحكم وبفصل الخطاب
الدعائي اشهرها سوق عكاظ في الحجاز بين محله والطائف وذي الحجاز في تهريب
وال وذي القعدة وزمن الحج . ولم نجد انظمة خاصة الاحكام الا في شرائع
جموراني التي سنها في القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد والمرجح انه عربي الاصل
هي قبل شريعة موسى بحو تسعة قرون عثر عليها مكتوبة بالحروف المسيري على
سنة من الحري (الحجر الاسود) في بلاد السوم في العراق وفيها ٢٨١ مادة في
نظمة الحكومة بحسب طبقات الامة وواجباتها ومعاملاتها ولا سيما المرأة والزواج
البنين والارث مما هو داخل في احكام القضاء في هذه الايام فادان ثبت عريبة
جموراني السامي الاصل كانت الشرائع العربية اساس جميع الشرائع في العالم لانها

في فضل الدعاء ويؤول من نعم ذلك الامم عمر بن الخطاب فيه اتخذ الدرداء قاضياً في المدينة معه . وشريح بن الحارث الكندي في الصرة دار موسى الاشعري في الكوفة . وكتب لي عمرو بن العاص بن يولي القضاء في مصر كعب بن يسار بن ضمة المشهور بقضائه في الحاملية . فامتنع كعب وقال : اقصيت في الحاملية ولا اعود اليه في الاسلام اموي عنه فليس بن ان العدوي الديلمي . وصار امير مصر هو الذي يولي القضاء الى اول عهد الخلفاء العباسيين .
وقد كتب الامم عمر بن الخطاب الى ابي موسى لا تعرب كتاباً ضمه ادب القضاء قال فيه .

(اما بعد فانك القضاء ربيعة محكمة وسنة متبعة فامه واد ادلى اليك احصه فانه لا يرفع تكلم بحق لا عاديه . آس بن الماس في محلك وعدلك ووجهك حتى لا يطمع ثريك بغير حيفك ولا يوافق ضعيف من حورك . والبيعة على من ادعى واليمين على من انكر . والصالح جائر من اسمع الا صلحاً احل حراماً او حرم حلالاً . ولا تبعك قضاء قضيت فيه دلامس ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك ان ترجع عنه ون الحق قدم والرجوع اليه خير من التدي على الباطل .
الفهم الفهم عندما يتاحلج في صدرك ما لم يلعث به كتاب الله ولا سنة نبيه (ص) . اعرف الامم والاسماء وفسر الامور بتد ذلك ثم عمدا الى احبها عند الله ورسوله واتبعها بالحق . واحسن للمدعي حقاً ما كما امدك يتهني اليه . فان احصر بينة اخذت له بحقه والا وجهت عليه القضاء فان ذلك اني لشك واحلي للعبي . وانك في العذر والمسلمون ، ول بعضهم على مضى الا محموداً في حداو محرمات عليه شهادة زور او ظنية في ولاء وقرابة او نسب من الله ثم في مكم الدور ودر عكم الهات ثم ايك والشكر بالاس والتكر للمحصه في الحقوق التي وجب الله لها الاحر ويحسن بها الذحر فانه من يتخلص بنية سيئة من الله ولو على نفسه يكفك الله ما بينه

وبين الناس . ومن تزين للناس بما يبع خلافه منه هتك الله متروفاً ظنك بنواب
غير الله في عجل رزقه وخزائن رحمته واللام (ا ه)

فالقصة في هذا العصر كان منصفهم اولاً للفصل بين الخصوم فقط . ثم زيدت
عليه اتياؤه اخرى تدريجاً حتى جمعوا لهم قيادة الجهاد في سكر الطوائف . وكان
القاضي يعرض العقوبات الزاحرة قبل ثبوت الجرائم وقيم الحدود الثابتة في اماكنها
الى غير ذلك مما كان لجمعاء فاحيل الى القضاة . وكان اهلفاء لا يولون القضاء الا
اهل عصبيتهم من العرب او مواليهم . لحلف او بالزق او بلاسطاع . ويقبضون
في الساحد للحكم . وكان رتب احدى مئة درهم في كل شهر وموؤنته من الحطة .
وكانت احكامهم تحري توجب الكتاب والسنة ورواية الحديث . يقضي الخليفة بما
عنده من ذلك او يستعين بالصحابة الذين كانوا يفتون في عهد النبي (ص) والا
اجتهاد الخليفة في الحكم وتطبيقه .

وكان لقضاة في هذا العهد الاداء والاستقلال في الحكم حتى انه لم يزل احد
منهم الى زحارف الدنيا . لمعت لاعدل لاحدا فاستوت في بطرهم ضقات الناس من
الخليفة والرعية والشرفاء بالدوفة . وكان الخليفة يصهم رؤساء او بواسطة امير القطر
الذي يقضون فيه فهو المرحع الاول . بس الامر من سلطان عليهم في قضائهم ولا
من مراضة لهم في انعامهم . وكان رزقهم من بيت المال الاقطاع الى العدل .
وكبيراً ما كان يستند القاضي من عرف سداد الآراء واستنباط الاحكام من
العلماء لان ائمة كانت في زمر ائمة في مختلف ارجاء بحسب قوة حوطتهم
وسعةها حتى كنت ترى رجلاً يعرف شيئاً ولا يعرف غيره . ولهذا اختلفت
الآراء وتشتت الاحكام فلم تجمع في كتاب عدهم

وكان يسوع للجمعاء ان يطروا في الخصومات المعروضة لديهم لان القضاة
كانوا نواباً لهم . والاصيل يقوم مقامه عند الحاجة

ولم يدنوا الدعاوي والتقاضى في سجلات
 لانهم لم يحتاجوا الى ذلك احدا
 فاقصر الخلفاء اذن على فصل الخصومات المدنية
 الحربية كواحد
 ولم يبق قضاء الامصار بوابها عنهم
 العواصم الكبرى لقلة الحدومات ولا تصاف
 الاس بغيره من غير في
 وما يبين ان بسطة كتابه في
 طالب احد عماله من كتاب اغذه اليه قال فيه :

(تم احقر للحكم بين الناس افضل رعي في نفسك ممن لا تضيق به الامور ولا
 تنكح به
 نفسه على طمع ولا يكتفى بأدنى من حرج الى اقضاء اوقافهم سيفه الى
 بالحجج واقلم تبرا بما تراجعوا الخصم واصرفه على تكشف الامر
 الحكم بمن لا يزدعيه اطراء ولا يستل له اغراء
 قضائه وامسح له في الزمان بانه متهم في الاس والادلة
 المدركة لديك لا يطمع به احد
 عندك) ا هـ

ومن ذلك ما كتبه عمر بن الخطاب الى معاوية بن ربيعة في قوله :
 " اذا تقدم جدك فعبه " ورواه ابن جرير في تاريخه ورواه ابن
 حتى يشافقه وينتفع به ورواه ابن جرير في تاريخه ورواه ابن جرير في تاريخه
 الى اهله وانما ضيع حقه من البرية من البرية ورواه ابن جرير في تاريخه
 بالصلح بين الناس ما لم يتبين لك فصل القضاء « ا هـ
 قال الشعبي : حضرت ثمة ثمة في دار معاوية بن ربيعة فوجدته قد فرغ من

وتجهلها على نفسك

ومن احكامهم ، ان رجلاً كسر صوراً رجل خاصته الى شريح فقال شريح
لا اقضي في الظنور بشيء ، وحدث ابو حصين قال ، رُبِت الشعي يقضي على
جلده اسد

ويروى ان عدي بن اريطاء اتي شريحاً القاسي سب في مجلس حكمه فقال له ابن
انت ؟ قال . بيديك وبين الخناط . قال فاسمع مني قال . للاستماع حلت .
قال . ابي تزوجت امرأة . قال . زواجه . الذين . قال . وسرط اهلها انت لا
اخرجها من بيتهم . قال . اوف لهم . لشرط . قال . فاد اريد الخروج قال . في
حفظ الله قال فاقض بسا قال قد فعلت قال فعني من حكمت قال على ابن امك .
قال بشهادة من . قال بشهادة ابن اخت خالك

واقبل رجل من هذيل اتي عمر بن الخطاب وهو حائس فقال يا امير المؤمنين :

ايتنك في . والد قاصع (١)	كثير النتيجة لا يعلب
فكن لي طهيراً (٢) لا ظلمن	فلس وراش لي مذهب
نفساني وكنت ابنه حقبة	اليه اوول اذا أنسب
لزوجة (٣) شرفنا شرها	علي جهاراً فهي تضرب
على غير ذنب قضاعية	لها والد نومة (٤) احذب

فاستقدم عمر ابيه وسأله عن ذلك فاحاب : يا امير المؤمنين عدوه صعباً
وعقبي (٥) كبيراً . زوجته . الخواثر وكعبته الخراثر (٦) احذب حتى (٧) واحسن

مشتعني :

(١) بعض يقطع حب ابنه (٢) معيماً (٣) اي امرئ لاحل زوجه شراراً (٤)
النومة الاصلح (٥) عني الولد والديه اذا لم يكره (٦) جمع حرية وهي المذهب
(٧) اللمة من الشعر ما تجاوز شحمة الاذن

شاهد دبر من هذا اربعة ومائة وعمره ومشمعه

وسيد الخي جميعاً مالك ومالك محض العروق نامك

وامر عمر بالعلام مصر المدرة (١) اطفق يبادي وهو يجر :

شكوت امير المؤمنين صلاتي فكان حالي ان جررت على فمي

وقال ذو الاصبع في عرن الطرب من حكام العرب :

ومنا حاكم يقضي فلا يدفع ما يقضي

ومن فقيها الاسلام السيدة عائشة بنت ابي بكر الصديق وزوجة النبي (ص)

كان اكبر الصحابة يروونها عن العرائض ووصفها عطاء بن رباح بقوله : « كانت عائشة

من افقه الناس واحسن رأياً في العامة » ووصفها عمرو بن قيس بقوله : « ما رأيت احداً اعلم

بفقه ولا بطب ولا بشعر من عائشة »

وافضل ما انتصف به احكاماء لراشدون الخربة حتى جبروا بها فقال الامام ابو بكر

الصديق يوم ولي الخلافة : « ايها الناس قد وليت عليكم لت يحبركم فان رأيتموني

على حق فاعينوني وارأيتموني على باطل فردوني . اطيعوني ما اطعت الله فيكم فاذا

عصيته فلا صاعة بي عليكم الا ان افواكم عندي الضعيف حتى آخذ الحق له واضعكم

عدي القوي حتى آخذ الحق منه . اقول قولني هذا واستغفر الله لي ولكم »

ومن كره الخلعة والقضاء للهدايا ، ان امرأة من قريش كان بينها وبين رجل

خصومة وراد ان يحاصمها الى عمر فأهدت المرأة الى عمر خذ جزور . ثم خاصمته اليه

فوجه القضاء لبيها . فقالت يا امير المؤمنين افضل القضاء بيننا كما يصل خذ الخروز .

فقضى عليها همر وقال : ايكم وهدايا . وذكر القصة

وقيل : لما أتني علي بنال فعد بين يديه اوزان والنقاد فكوه كومة من ذهب

وكومة من فضة وقال : يا حمراء ويا بيضاء احمرى وايضي وغوى غيبي وانشد

(١) المدرة السوط المعروف عندنا بالكرن (١) و (الملقعة)

هذا جنائي وخياره فيه اذ كل جان يذهب الى فيه

و اول من رتب الخرائد لولادة واقصه لامر عمر بن الخطاب . ولما اقتد قيس بن
الصحابه الاولون وفي صدرهم اهلفاء الراشدون ثم من بعدهم من الصحابة والتابعين
وكان الفقه والقراءة والحديث على واحد فاستقلت بعدهم واشتهر منها (علم الفقه
والفقهاء اود ذلك يجمع القرآن وحفظ الحديث واشتهر به القراء اهلا
فكانت الشرائع الاجتعية ثلاثة انواع كما يجب ان يكتب كريمة القرآن اوداء
الشؤون الاجتعية في الاسرة وتاثيرها اضرى في الناس من غيرها . فطرق
الحدود والقصاص . كل ذلك بطريق الرواية لا بتدوين

وكان الي (ص) امير العرب وقائده وادبه ووصيه ووصيه ابنه من عرسون
فكانوا على بينة من فصل الحصومات وحقوق الحق . مساواة . الحرية . ولاستهار
بالتقوى وحسن القدوة وساطة العيش والاعتدال . انتمون من الاوجه
بزخارف الدنيا فكان عهدهم المسمى بالذهبي . بقصص . الصحيح . وحكم الصريح . وادبه
الامام علي من بينهم سبع علامات الناس . وادبه . واول من ستنطق بعده
وفي ما مر من الامثلة برهان دامع على صحة قولنا

القضاء في عهد الامويين

سار الامويون في اول امرهم على خطا الراشدين في بساطة القضاء فعين اول
خلفائهم معاوية بن ابي سفيان قاضياً له فضاة من عبد الاماري ثم ادريس الخواري
وتصاعدت روائعهم كما تصاعدت روائع سائر عمادهم وحدثت دوكلات بينهم مصحح
اوسع من ذي قبل . فكان راتب عمار من ر حجرة في سنة مائة و
ومن آداب القضاء عندهم ما صرح به سيد العربية فانس . وكان في قضاي
خمس خصال فقد كثر . علم بما كان فله . نزاهة عن الطمع . وحلم من الخصم . واقتداء
بالائمة . ومشاورة اهل العلم والرأي . وقال ايضا : اذا انك الخصم وقد فقت عليه ولا

تحمك نه حتى ياتي خصمه فلمله قد فقت عياده حيمًا
ودخل رجل على الشعبي في مجلس لقضاء ومعه امرأة وهي من أجل النساء
«اختص الله فادلت المرأة المرأة بحبتها وفرت بيدها» مثل الزوج هل عندك من مدفع
فأشأ يقول—

فتن الشعبي لما رفع الطرف اليها
فتنته بدلال وبخطي حاجبها
قال للجواد (١) قوبها وأحضر شاهديها
فقضى جوراً على الخصم ولم يقض عليها

قال الشعبي — فدخلت على عبد الله بن مروان فلنظر الي لبسه وقال

فتن الشعبي لما رفع الطرف اليها

ثم قال — ما فعلت فقال هذه الالبث . قلت احتمته ضرباً يا امير المؤمنين بما
انتك من حرمي في مجلس الحكومة وفي فترتي به علي . قال — احسنت
واول من افرد يوماً خاصاً للنظر في اقوال المتظلمين وسماع شكواهم هو عبد
الملك بن مروان بمعاونة قاضيه ابن ادريس الازدي وسمى ذلك الاحتجاج (ديوان
المظالم) وهو اشبه (بمجلس الاستئناف) عددا اليوم

واول من انتدب نفسه لمباشرة المظالم عمر بن عبد العزيز ثم اهمل ذلك بعده الى
ان يحدد في عهد العباسيين كما سترى

واول قاض في مصر تولى الاحباس (اي الاوقاف) هو نوبة بن غمري زمن هشام
بن عبد الملك بعد ان كانت الاوقاف في ايدي اهلها او اوصيائهم يتصرفون بها
شول مرجعها الى الفقراء والمساكين ووضع يده عليها واصر لها ديوان باسمها حفظاً لها فكان
للإحباس ديوان عظيم وذلك سنة ١١٨ هـ (٧٣٦ م) وهذا هو اول انشاء (ديوان

(١) الجواد عندكم كالشرطي (الله ليس او) كمباشر المحفة) عندنا

وقال قدم رجل خصماً الى زيد في حق له عليه . فقال : انت هذا الرجل يدل بخاصة ذكر نها له منك . قال نعم . وسأحرك بما ينفعه عندي من خاصته : « ان يكن الحق عليك آخذك آخذاً عيباً . وانت يكن الحق لك عليه أقض عليه ثم أقض عنه »

ومن احكامهم في هذا العصر ما رواه ابن قتيبة انه حاوروا زياداً بلص وعنده جماعة فيهم الاحنف فانتهروه وقالوا : اصدق الامير . فقال الاحنف . ان الصدق احياناً معزة . فاعجب ذلك زياداً وقال . حر الله حيراً وقال عمر بن عبد العزيز « اياكم والمثلة بين العقوبة جز الرأس واللحية » وأشار بذلك الى قول ابن عباس « جز الرأس واللحية لا يصلح في العقوبة لان الله عز وجل جعل حلق الرأس نسكاً لمرضائه »

وكان « داوية يقول . الي لاستعجبى ان اضر من يجد علي ناصراً الا الله ومن امتلأ قلبه العفو في هذا العصر . ان عبد الملك بن مروان اخذ سارقاً فامر بقطع يده فقال .

يا امير المؤمنين اعبدها بعفو ان تلقى مكاناً يشينها

فلا خير في الدنيا وكانت حبيه اذا ما شمالي فارقتها يمينها

فأبى الا قطعها . فدخلت عليه امه فقالت يا امير المؤمنين واحدى وكاسي فقال بشئ الكاس . هذا حد من حدود الله . فقالت . اجعله من الذوب التي تستغفر الله منها . فعفا عنه

ومن عمر بن عبد العزيز عقوبة رجل قد كان نذر ان امكه الله منه ليفعل به ولا يفعل فقال له رجه من حياة . ففعل الله ما تحب من الظفر فاهل ما يحب الله من العفو . فتركه

ومن نظره في المظالم انت عمر بن عبد العزيز خرج ذات يوم الى الصلاة فاستغاث

به رجل من اليمن في طريقه فقال له . م سلامت . فقال عصفى الوليد بن عبد
الملك ضيعتي . فقال . يا مزاحم انتي بدفت الصواقي فوجد فيه . اصفي عبد الله ا . م
بن عبد الملك ضيعة فلان . فقال ارحبها من الدفتر وليكتب برده ضيعته اليه
ويطلق له ضعف نفقته

ومن شعر ذي الرمة غيلان بن عقبة قوله في القضاء :

تقول عوز مدرجى متروحا سر باها من عند اهلي وغاديا

أذو زهجة (١) بالصرام ذو حصوة راكبا بالصرة العام توي

فقلت لا . لا . ان اهلي حيرة لا كنة لدها جميعا وماليا

وما كنت مذصراتي في حصوة اراحع فيها انة القوم (قاضيا)

واشتهر في اديبة سعة فقه . وسماه الله العقه في الاسلام وقد جمعوا احدا

الشعراء بقوله .

الأكل من لا يقتدى رمة ه ضري عن الحق خارسة

نحذهم عبد الله عمرو فاسم سار سليمان ابو بكر حارجة

عبد الله هو ابن عبد الله اخذ في وسوسة هو ابن بن العوام وقام هو ابن

محمد بن ابى بكر الصديق وسعيد هو ابن المسير القرشي وسليمان هو ابن يسار ابو بكر

هو ابن عبد الرحمن القرشي وحارجة هو ابن زيد بن ثابت الانصاري

وقال عبد العزيز بن مسلم . لما مات العبادات عند الله بن عمرو وعبد الله بن عباس

وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الزبير صار المقة في جميع المرات الى الموالي فكان

فقيه اهل مكة عطاء بن ابى رباح . وفقيه اهل اليمن صابوس بن كيسان . وفقيه اهل

اليمامة يحيى بن ابى كثير . وفقيه اهل البصرة الحسن . وفقيه اهل الشام مكحول وفقيه

اهل حراسان عطاء الحراساني . لا اديبة فاس الله حصها قرشي وكان فقيه اهل

المدينة سعيد بن المسير غير مدافع . قال قتادة وموسى الجعفي : كان سعيد بن

المسيب يفتي واصحاب رسول الله (ص) احياء . وقال سعيد بن المسيب . ما بقي أحد اعلم مني بكل قضاء رسول الله وابو بكر وعمر

ولما ولي الوليد بن عبد الملك عمر بن عبد العزيز المدينة سنة ٨٧هـ (٧٠٥ م) نزل دار مروان فيها ودعا عشرة من فقهاء المدينة منهم عمرو بن الزبير وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وابو بكر بن عبد الرحمن وابو بكر بن سليمان ابن ابي خيثمة وسليمان بن يسار والقاسم بن محمد ومسلم بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عامر بن ربيعة وخارجة بن زيد . فدخلوا عليه . فحمد الله واثنى عليه . ثم قال . اني اما دعونكم لامر تؤجرون عليه وتكونون فيه اعواناً على الحق . اريد ان لا يقطع امر الا ب رأيكم او برأي من حضر منكم . قال وان رأيتم احداً تعدى او يلعنكم عن عمل لي خلافة فاحرج على من باعه ذلك الا بلفظي فجزوه خيراً واقترعوا

وكان عبد الله بن يزيد ابو قلابه الجرمي عالماً بالفقهاء بصيراً بالقضاء فطلب للقضاء هرب ومرض . فدخل عليه عمر بن عبد العزيز ليعوده فقال له : يا ابا قلابه تشدد لا يشمت بنا المنافقون

وكان يزيد بن ابي حبيب مويده مولى شريك بن الطغيلة العامري يفتي اهل مصر في ايامه وهو اول من اظهر العلم تنصر في الحلال والحرام ومسائل الفقهاء وانما كانوا يتحدثون قبل ذلك بالفتن والملاحم والترتيب والترهيب والحر وكان احد الثلاثة الذين جعل اليهم عمر بن عبد العزيز الفتيا بمصر

وكتب عمر بن عبد العزيز الاموي في ايام خلافته الى نائبه دلمراق وهو عدى بن رضاء : ان اجمع بين ياس بن معاوية والقاسم بن ربيعة الحرشي . قول قضاء البصرة امدهما . فجمع بينهما فقال له اياس اياها الاميرسل عني وعن القاسم فقيهي المصر الحسن البصري ومحمد بن سيرين . وكان القاسم ياتيهم وائياس لا ياتيها . فعلم القاسم انه ان سألها اشاراه . فقال له ، لا تسأل عني ولا عنه فوالله الذي لا اله الا

هو ان ايس من معاوية افقه مني واعلم بالقضاء . فركبت كاذباً فما يحمل لك ان
 توليني واما كاذب . وان كنت صادقاً فيسعي لك ان تقبل فولي فقال له ايس ،
 انك جئت برجل اوقفته على شفير حنهم . فنجي نفسه منها يمين كاذبة يستغفر الله
 منها وينجو مما يحاف . فقال عدي و ارطاة ، اما اذ فهمتم فانك لها . واستنقاه
 وروي عن ايس انه قال ، ما سألني احد قط سوى رجل واحد وذلك اني
 كنت في مجلس القضاء بالصره مدحرج على رجل سهد عدي ان الستان الفلاني
 (و ذكر حدوده) هو ملك فلان فقلت له ، كم عدد شجره . فسكت . ثم قال ،
 منذ كم يحكم سيد القاضي في هذا المجلس . فقلت ، منذ كذا . فقال ، كم عدد ختب
 سقفه . فقلت له الحق معك . واجزت شهادته

وحده وحل ايس من معاوية فسأله عن مسألة فطول فيها . فقال ايس ، ان
 كنت تريد الفتيا فعليك بالحن معلمي ومعلمي . وان كنت تريد القضاء فعليك
 بعبد المذنب . على وكان على قضاء الصره يومئذ . وان كنت تريد الصلح
 فعليك بحميد الطويل وتدرى ما يقول لك . يقول لك ، حط شيئاً . ويقول لصاحبك ،
 زده شيئاً حتى يصلح بينكم . وان كنت تريد الشعب فعليك بصاح السدوسي .
 وتدرى ما يقول لك . يقول لك ، احجم ما عليك . ويقول لصاحبك ، ادع ما ليس
 لك وادع ينة غيباً

رد رجل على رجل حاربه اشتراها منه فخاصمه الى ايس فقال له ، ما تردوا .
 قال له ، الحق فقال له ايس ، اسر رحلتك اطول . فقات ، هذه . فقال ،
 انك كرين ايلة ولدت . فقات ، نعم ، فقال ايس ، رد رد
 وقال ابو اليقطان ، كان عبد الله من اب كره فاضياً . كان يميل في الحكم الى
 احواله . فقبل له في ذلك . فقال وما خبر رجل لا يقطع من دبه لاهوانه
 ومما حكموا به في السعة ، ان يبصر من عبداً له لا يدي قضي مصر . من عمر

س عند العزيز كتب اليه يسأله في ام الشفعة ان سلفه كانوا يقضون فيها للاولى فالاول
من الخبر ان كتب اليه ان يجعلها لشريك وحده . وقال ، فاد ، وقعت الحدود بين
اهل الشرك في الميراث او سيره وحررت مداخل الناس التي يدحون منها دورهم
وارضهم فقد انقضت الشفعة

ومن احكام الحجر ، ان اونه س يمر وفي قضاء مصر في زمن هشام س عبد الملك
وكان منذراً . فارتأى ان يحجر على السعيه . المذنب فرفع اليه علام حميري متلاف .
فقال توبة ، ارى ان احجر عليك . في . فقال العلامة ، من يحجر عليك يا افاضي
وانه ما ناع في اموالنا عشر معشار من نديرت . فسكت توبة ولم يحجر على سفيه
بعد ذلك

وقد ايساس الش . وهو غلام فقدم حصص له لعبد المثلث س مروان وكان خصمه
شجعاً كبيراً . فقال له القاضي : تقدم شجعاً كبيراً . فقال له ايس : الحق اكبر منه .
قال ، امكت . قال من يطق يحكي قال ، ما احلك تقول حقاً حتي تقوه . قال .
اشهد ان لا اله الا الله . فقام القاضي فدحس على عبد الملك فاحتره بالحجر فقال ،
اقض حاجته واخرجه من الشام لا يفسد علي الناس

وكان السندي ان شاهدك لا يستحلف المكاري ولا الخائف ولا الملاح .
ويجعل القول قول المدعي مع بينه . ويقول ، اللهم انما استحيرت في الحال ومعلم الصبيان
واقبل ان ابي الاسود صاحب حراسن يشهد عند ايس بشهادة . فقال له ،
مرحبا واحلا بانى مطرف . واحله معه ثم قال له ، ما حله بك قال لا شهد لفلان .
فقال ، ومالك وللشهادة انما يشهد المواي . التجار والسوقه . ، قال صدقت . وانصرف
من عنده فقبل له ، حدعت . انه لا يقبل شهادتك . قل ، لو علمت ذلك لعولته
بالقضييب

وقال الاعمش ، قال لي محارب س دتار ، وليت القضاء فبكي اهلي وعزلت فبكوا

فما ادرى مـ ذلك . فقلت له ، وليت القضاء فكرهته وجزعت منه فبكى اهلك .
وعزلت عنه فكرهت العزل وجزعت منه فبكى اهلك . فقال ، انه لكما قلت
قال ابن سيرين ، كنا عند ابي عبيدة بن ابي حذيفة في قبة له وبين يديه
كانون له فيه نار . فجاءه رجل مجلس معه على فراشه فساره شي لا ندري ما هو .
فقال له ابو عبيدة ، ضع يـ اصبعك في هذه النار . فقال له الرجل ، سبحان الله .
تأمرني ان اضع اصبعي في هذه النار . فقال له ابو عبيدة ، انحل علي ناصع من
صابعك في نار الدنيا وتساءلي ان اضع لك حصى كاه في نار جهنم . قال ، فطنا
انه دعاه الى القضاء
هذه امثلة من انواع القضاء في هذا العصر يقف منها المطالع على احكامهم المختلفة
والشفن فيها .

سوقات الاتحاد والترقي

احترف الدكتور ناظم بك — كبير مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي بان هذه
الجمعية سرفت من يلدز الالماس والمجوهرات التي تركها نساء السلطان عبد الحميد عند
اعتقاله . وان انور باشا وحده اخذ من الالماس ما قيمته ٤٥٠ الف ليرة عثمانية ذهباً
وان ما سلبوه من هذا القصر اتخذوا منه صندوقاً لاعمال جمعية الاتحاد والترقي
واستعانوا بهذه الاموال على توطيد مركزهم في السلطنة العثمانية .

بَابُ الْقَرَارَاتِ

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة استعير في الاستانة

في التنازع بالايدي

(القرار في حزيران ١٣٢٨ رقم ٦٩)

لما كان القول في المادة (١٧٥٥) من المجلة: «ان الدعوى تؤخر لحين ظهور النتيجة» يفيد لزوم رؤية الدعوى عند مانص حقيقة الحال اي الخصومة القانونية — بشبوت وضع اليد، وكانت المادة (٨٤) من القانون الاساسي تقضي بان ليس للمحكمة ان تمنع بأي وسيلة كانت عن رؤية الدعوى الداخلة في ضمن وطائفها فاذا امكن استماع الدعوى التي كان قد اعطي فرار بصرف النظر موافقا عن رؤيتها لعدم ثبوت وضع اليد فيها — كانت المحكمة مجبرة على رؤيتها.

(القرار في ٢٥ حزيران ١٣٢٨ رقم ٨٦)

اذا اقام المدبون للمصرف الزراعي الدعوى على مشترى اراضيها التي بيعت بالزيادة بمعرفة دائرة الاجراء لاستيفاء ما عليه من الدين للمصرف المذكور وطلب فسخ الاحالة يدعي انها احررت على خلاف النظام — واجراء فراغ الاراضي المذكورة له وبالنظر الى مدلول المادة (١٧٥٤) من المجلة لاحاجة الى تكليفه اثبات وضعه اليد على تلك الاراضي بالينة.

(القرار في ١ مايس ١٣٢٩ رقم ١٧)

إذا ثبت بالدعوى المقامة من أجل تعمير الجدار الكائن بين دارين أن لكل من الطرفين حمالات على الجدار المذكور فالسطر إلى أن كلا منهما يعد واضحاً بدرجع بينة الاستقلال التي تقام في هذا الشأن وفقاً للمادة (١١٥٦) من المحلة

(القرار في ١٧ تموز ١٣٣٠ رقم ٧٤)

يجب في دعوى العصب وإزالة اليدالة صبة أن يكلف المدعي لاثبات فعل الغصب بالينة والا فالذهب لجهة اثبات اليداً واعطاء الحكم بذلك بحاف للقانون.

(القرار في ٢ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٢٦)

إذا ادعى كل من الطرفين أنه هو واضح اليد على المخل المازع فيه لا يجوز للمتكمة أن تسمع شهود أحدهما فقط مستندة إلى بعض أسباب غير قانونية.

في التناقض

(القرار في ١٢ كانون الاول ١٣٢٧ رقم ١٨٦)

إذا كانت الينة شاملة للشهود الشفعية والشهود المتواترة وقال الطرف الذي له الينة في أفيم شهوداً شخصية ثم رجع عن ذلك وقال «أفيم شهوداً متواترة فلا يعد ذلك تناقضاً».

(القرار في ٩ كانون الاول ١٣٢٧ رقم ١٨٨)

إذا قل المدعي عليه الكفالة : أن الكفالة غير صحيحة . وهو ممة تم بعد أن أثبت المدعي الكفالة . الينة ادعى المدعي عليه المذكور وجود ابراء عام لا يعد ادعائهم تناقضاً وعليه كما أن المدعي انت بالينة وجود الكفالة يحق للمدعي عليه أيضاً اثبات الابراء باقامة الينة .

« القرار في ١٢ شباط ١٣٢٧ رقم ٢٠٣ »

إذا ادعى المستودع دفعاً بعد الكاره الوديعه بانها سرقت فلا تعد ولا تقصير منه

فان هذه الحال توجب وقوع التناقض وتستلزم رد المدافعة .

« القرار في ١٣ مارت ١٣٢٧ رقم ١٠ »

اذا ادعى المدعي عليه بأن الخلل فيه صرعى مشترك بينه وبين المدعي وصرح وكيله بأن اهل المذكور صرعى عائد للعموم كانت ذلك تناقضاً بين قولي الوكيل والموكل . ولما كانت التناقض مانعاً لدعوى الملكية كما انه مانع لاستماع دعوى التصرف فإن ذهول المحكمة من هذه الجهة محال للقانون .

« القرار في ١٤ مارت ١٣٢٨ رقم ١٢ »

اذا ادعى المدعي مع شريك له لدى محكمة الجزاء على شخص ثالث بسرقته المدعي به وأقر بأن الشخص الثالث المذكور هو الذي اخذته وضطه بغير حق ثم اقام الدعوى نفسها بعد ذلك على شريكه فان دعواه متناقضة بقصص المادة « ١٦٥١ » من المحلة

(القرار في ١ نيسان ١٣٢٨ رقم ٢٦)

« ان كانت المادة ١٦٥٩ » من المحلة المتعاقبة بالتناقض مقيدة بحضور المدعي حين البيع فان المقصود من الحضور المصوص عليه في المادة المذكورة هو الاطلاع وعليه سواء اصبح للمشاهدة حين حضوره البيع او اطلع بعد البيع فلا يختلف الحكم

(القرار في ٢٨ نيسان ١٣٢٨ رقم ٤٤)

اذا كانت الدعوى الخطية التي اقامها المدعي عاره عن مطالبة المدعي عليه بحصته من اجرة العقار المشتركة الذي آخره للغير ورفض اجرتة ما تم صرح « اي المدعي » في طلبة الشهادة انه هو المؤخر تكون دعواه الثانية غير مسموعة لوقوع التناقض المسبب لانحصار الكذب فيها . ولكن لما كانت دعواه الاولى صحيحة وكان حقه في تعقيبها ظاهراً يجب على المحكمة ان تسأل بعد رد الدعوى الثانية عما اذا كان يعقب اولاً يعقب دعواه الاولى . وان تحرى المقتضى القانوني بحسب ما يتبين اما تفاضها عن المعاملة على هذا الوجه واعطاؤها الحكم بصورة تتضمن رؤيتها للكل

الدعويين فمخالف للقانون .

(القرار في ١٩ ايلول ١٣٢٨ رقم ١٣٨)

بعد الاقرار بوجود الامانة لا يمكن التسليم بالمصاريف المطعاة قبل تاريخ الاقرار في سبيل القيام بواجب الامانة لان اعطاءها بشكل تناقضاً .

« القرار في ٣١ تشرين الاول ١٣٢٨ رقم ١٧٦ »

اذا ادعى المدعي في استدائه بان مطلوبه من عن طحين تم ذكر اثناء المرافعة ان الملغ المطلوب هو فائدة ومصاريف محاسبة واحرة وكافة ولكن الطرفان قد اتفقا عند المرافعة على جهة الدين لا يجب الذهاب الى جهة رد الدعوى من اجل التناقض بل يقتضي التدقيق فيما اذا كان المدعي به لزام التحصيل ام لا . واعطاء الحكم بحسب الحالة التي تبين .

(القرار في ٧ شباط ١٣٢٧ رقم ٢٣٢)

اذا وقع تناقض بين دعويين يجب رد الدعوى الثانية لظهور كذبها . ولما كان للمدعي الحق في تعقيب دعواه الاولى يجب على المحكمة ان تسأل عنه عن هذه الجهة وتجري المعاملة على مقتضى الجواب الذي يعطيه .

(القرار في ١٢ شباط ١٣٢٨ رقم ١٣٦)

وان كان الادعاء بالاستقلال بعد الادعاء بالاشتراك يعد تناقضاً فاذا كانت الدعوى عائدة لجميع اهل القرية تكون نتيجة هذا التناقض عبارة عن حرمان الدين حضروا للمحكمة بصفتهم مدعين من حق الحضور في المرافعة . والا فأنها لا تستلزم رد جميع اهل القرية وفي مثل هذه المواضع لا يستطيع احد من العامة ان يبطل حقوق غيره .

(القرار في ١٣ تموز ١٣٢٩ رقم ٨٠)

اذا ادعى المدعي طريق خاص ثم ادعى بطريق عام فردت المحكمة دعواه بداعي التناقض كانت عملها مخالفاً للقانون لعدم وجود ما يوجب رد الدعوى .

(القرار في ٢٧ تشرين الثاني ١٣٢٩ رقم ١٢٩)

بالنظر الى ما جاء في كتاب الوكالة من جواز الرهن بطريق الوكالة فاذا ادعي احدهم بحكمة البداية على آخر بصفته مرتين ثم صرح عدلا استئناف بان المرهون ملك لشخص غيره لا يكون ذلك تناقضاً .

(القرار في ٩ ايلول ١٣٣٠ رقم ٨٩)

ان وضع المدعي بدلا للمحل المدعي به اتناء الزايدة بعد تناقضاً . وعليه يجب ان تود دعواه لهذا السبب .

(القرار في ٣ شباط ١٣٣٠ رقم ١٩٣)

اذا ادعي المكفول عنه ان كفالة الكفيل لم تكن بأمره بل حصلت تبرعاً ثم قال بعدئذ ان المبلغ الذي اداء الكفيل بحسب كفالته قد أعطي له لا يكون قوله ذلك تناقضاً .

(القرار في ٣ شباط ١٣٣٠ رقم ١٩٦)

ليس الدائع والمسترى بحكم المتكلم الواحد في امر التناقض كالوكيل والموكل والوارث والمورث المصوص عليهم في المادة (١٦٥٢) من المجلة . وعليه فن اعطاء القرار برد الدفع الذي اتى به المدعي عليه المسترى استناداً الى المادة المذكورة وبداعي وجود التناقض مخالف للقانون .

قرارات

محكمة الاستئناف العليا في القدس

المستأنف : الحاج محمد شراب من غزه

المستأنف عليه : الحق العام

الحكم المستأنف : وحامي صادر من محكمة مركزية يفا في ٢٨ تشرين اول سنة ٢٤ يتضمن الحكم بحبس محمد شراب مدة اربعة اشهر وفقاً للفقرة الثانية من المادة (٢١١) لأرتكابه حرم اغواء اولاد حميل العشي الشاهد في القضية الجنائية على ان يشهد زوراً

قرار

تبين ان المستأنف حكم من قبل محكمة مركزية يفا بجرمه وفقاً لردة ٢١٠ بكونه كان نريكاً محرم تقديم دراهم لولده حميل لاجل ان يعطى المذكور شهادة كاذبة . ان المستأنف يعترف بفرص اى تقديم القود الا انه يقول ان الدراهم تقدمت لولده قصد اعرائه على اداء الشهادة الحقيقية للمحكمة وليس قصد اداء شهادة كاذبة لدى مطاعة وفائع الدعوي تكون النتيجة لصالح المستأنف .

اتهم ثلاثة اشخاص بارتكاب الفعل الشنيع مع اولادهم وقد اذاتان منهم بارتكابهما الفعل المسند اليهم . ان المطعون انكر اياه لولده حميل للمحكمة وامسك ان ما وقع كان وقع بروضائه تصوير راءتهم . والقود عرضت على الولد لأسائه على ان يقول ان الجرم واقع بموافقة .

ان البيئة في دعوي اللواط يظهر منها ان وقوع هذا مجريه ان ماتم كانت بارادة

الولد وعليه فتقديم دراهم نولد كي يقول هكذا كان بالحقيقة تقديم دراهم له لأجل
ان يقول الصدق .

ان هذا العمل ليس حراماً وعليه فيقتضي نسخ الحكم الصادر بحق المستأنف
وبراءته ٩ — ١ — ٢٥

المستأنف : محمد ومحمود اولاد حضر الموصى ياسين محمد الياسين واحمد الياسين
كفر قاسم

المستأنف عليه : الحق العام

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة مركزية تالمس في ١٠ — ١٢ — ٢٤
يتضمن الحكم بحبس المستأنفين مدة ستة اشهر لارتكابهم حرم سرقة ابقار اشتكي
وفقاً للمادة ٢٢٤ وتضمنهم مصاريف المحاكمة .

قرار

نرى المحكمة بان الحراء المقدر من قبل المحكمة المركزية هو منحصر في جرم
سرقة الاقار واعتباره مع ان حرم سرقة الاقار لم يكمل وبقي بدرجة التثبيت ولذلك
نقرر تعديل الحكم من جهة تدريل المدة لثلاثة اشهر توفيقاً لاحكام الذيل الثاني للمادة
٢٣٠ مع مصاريف المحاكمة ١٠ — ١ — ٢٥

المستأنف : محمود بن محمد عاشور — غزه

المستأنف عليه : الحق العام

الحكم المستأنف : رجائي صادر من محكمة مركزية بعلب في ١٥ نيسان سنة ٢٤
يتضمن الحكم بحبس المستأنف مدة سنة واحدة لارتكابه حرم الاحتيال بأخذ مبلغ
٢٦٦ جنيتها و ٦٠٠ مبلغ تعويضات من الحكومة عن شعير وسمنه والزامه باعادة هذا
المبلغ لدائرة التعويضات وتضمنه مصاريف المحاكمة .

قرار

ترى المحكمة ان البيئة الواردة تكفي للحكم بتجريم المظنون وعليه تقرر تصديق الحكم الابتدائي من هذه الجهة وتقرر تنزيل الحكم الصادر بحقه لستة اشهر حبس ولزوم دفعه مبلغ ال ٢٢٦ جنيتها و ٦٠٠ مليا المدفوعة له بطريق التعويض .

لذلك تقرر تصديق حكم المحكمة المركزية مع تعديله على هذه الصورة مع تضمين المستأنف الرسوم .

٢٣-١-٢٥

المستأنف : سليمان ابراهيم ابو ميري - دير اللح

المستأنف عليه : الحق العام .

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة مركزية باما ١١-٨-٢٤ يتضمن الحكم بحبس المستأنف مدة سنة واحدة على ان تخص له المدة التي توقفها من ٢٦-٤-٢٤ لغاية ٣١-٥-٢٤ لارتكابه جرم جرح عبد الرحمن حسين ولافتائه اسلحة نارية توفيقاً للمادة (١٧٨) من قانون الجزاء و (٣) من قانون الاسلحة النارية باعتبار افتتائه الاسلحة النارية من الاسباب المشددة وتضمنه مصاريف المحاكمة .

قرار

تبين انه صار تسمية شهود للدفاع وذكروا بذيل قرار الاتهام ولم يصير استماع شهاداتهم من قبل المحكمة .

فعليه تقرر فسخ حكم المحكمة المركزية واعادة الاوراق لاجل رؤية الدعوى

ثانية ٢-٢-٢٥

المستأنف : خليل احمد الفتياني - القدس

المستأنف عليه : الحق العام .

الحكم المستأنف : وجاهي صادر من محكمة مركزية القدس ١٤-١-٢٥

يتضمن الحكم بجبرس المستأنف مدة ١٨ شهراً وفقاً للمادة « ١٧٧ » لارتكابه جرح عاتور ابراهيم برأسه والتسبب لعطين دائي في عضمة حمضة رأسه وتضمينه رسوم المحاكمة ٨٠ عرشاً و ١٠٠ سرت حرج راور الطيب عني ن تحسب له المدة التي توقفها من ٢١ - ٨ - ٢٤ لغاية ٢ - ٩ - ٢٤ .

قرار

تري المحكمة ان الحكم الاتدئي موافق للاصول والقانون عن است الحراء تراه شديداً ولذلك نقرر تعديله بتبريله مدة حكومية اربعة سنة واحدة وتضمين المستأنف مصاريف المحاكمة ١١ - ٣ - ٢٥ .

المستأنف : اعيد محمد دلول : غنره

المستأنف عليه : الحق العام .

الحكم المستأنف : واجبي صادر من محكمة مركزية يادسا ١٠ - ١٢ - ٢٤ يتضمن الحكم بجبرس استأنف مدة سنة واحدة وفقاً للمادة ٢٤ (من قانون الحزاء لارتكابه جرم سرقة جمل المشتكي محمود س محمد عوبسد وتضمينه (١٣٠) عرشاً ورسوم المحاكمة :

قرار

تري المحكمة بأن الحكم موافق لقانون بالطور لارتكابه ما يوجب مسئولية ولم يكن باستئنافه ما يوجب نفي المسئولية عنه . اكسها تري ان المادة التي يجب تطبيقها هي المادة (٢٣٣) من قانون الحزاء وعليه نقرر تصديق الحكم بعد تعدين المادة فقط مع تضمينه مصاريف المحاكمة ٢١ - ٢ - ٢٥ .

قرارات

محكمة التمييز في الاتحاد السوري

دائرة الحقوق —

اساس رقم ٩٢

ان تلجأ إليه تسع حكماً بدعوى عقارية بعد خمس عشرة سنة

لا يوثق بان بدعوى مرور الزمن

رفع لدائرة الثانية من محكمة التمييز سورية اعلام حكمه اربعة اربعين سنة
لك سنة ١٩٢٢ الصادر في ٣١ سنة ١٩٢٤ من محكمة استئناف الحقوق في حلب
مع تفرقة يوافق تغيير بناء على استثناء مستوف شروعه مقدم في مدته القانونية
من احواله يشمل شارة لهه لقيم في الصالحية بطاكية فقرت جميعاً
فان منها ان مستغني التمييز كان قد رفع من السيد عزت المسكي بيعاً بلوفاً
اصف سنة ١٩٢٢ وان قطعة ارض نحو ودين فيه اربعة ستة وحشرين الفاً ومائتين واثنتين
وستين قرشاً لمدة معلومة ما لم يبرهن انتهاء مدة الزرع المرين بموجب وكنته الدورية
وفوق المرحولت بمعرفة دائرة التسجيلات الى المميز عليه الخواجه حنا عوض من
سكان محلة الورد في اطاكية وريفه له مد تليغ اعلان الاحرار على الاصول
ومضت المدة قانونية وان المميز يشمل له في اليوم الذي من الفراغ الى دائرة التسجيل
ورداً اذ ان من يرفع دعواه لا يقبل منه مد يد ربحه شيخ الفرس الذي لدى
محكمة بدابة اطاكية على المرحون السيد سرت فيها اتفاقاً على تأجيل الفراغ خمسة وعشرين

[illegible]

سنة عشرين وثلاثين عليه غرامة حكم في بحق التمييز عليه حاشا عوض وعيالي
بحق هزمت المكي منه اذا رفي التمييز ميشال الى انذار عزت دينه يعاد اليه عقاره
الذي كان مرهونا فانتزاه حاشا الزيادة منه انه مد مضي خمس عشرة سنة على الحكم
المذكور تصدي ميشال الى تعيده ودرص حاشا به لم بعد قابلا للتفويض فكلف
لاستحضار حكم في هذا الشأن فاقده في التي من تب سنة تسع عشرة وتسع مائة دعوي
على ميشال انتجت في امات من ادار سنة تسعة وعشرين منع معارضة ميشال
نياما لمور الزمن على اعلانه المار المذكور قد كان ذلك بلغ ميشال حاشا هذا الاعلام
في احامس من تشرين الذي سه تسع عشرة وتسع مائة لانه يمكن نلعه بل كان هو
استحصل نسخته واقام دعواه المذكورة فاستأنف ميشال الحكم الصادر عليه بمنع معارضته
فتصدق وبين هذا التصديق فتصدق ايضا تم ضبط تصحيح التصديق فتقض من محكمة
التمييز في بيروت التي كانت معتمعة تميزه اذا لان الحكم القديم لم يكن مبلغا
الى مع ان البحث عن قابلية الاحراء لمور الزمن عليه انه عدم قابليته لايستوعغ الا
بعد ان يكون مبلغا نقضت محكمة الاستئناف هذا النقض وقالت ان اعتبار محكمة
الدرجة الاولى هذه الدعوي اعتراضا على حكم وجاهي لا يؤثر على نتيجة الحكم بمور
زمن وبمع معارضة ميشال المدعي حاشا المدعي عليه لانه ظهر ان الحكم الذي يارض
به صدر في التاسع والعشرين من ذي الحجة سنة حدي وعشرين وثلاثمائة وبلغ في
الثاني عشر من صفر سنة ثمان ثلاثين ثلاثمائة صدق الحكم الذي تعديلا وتصحيحا
فكان حكمها هذا مسيما على اسباب موجه قوية لا يرد عليه ما استعرض عليه به من
ان قول المحكمة الاستئنافية ان وائض الحكم البدني غير مؤثرة على النتيجة يؤذن
بوجود وائض لان المحكمة الاستئنافية ان تعمل وائض الحكم البالي بموجب
المادة ٢٤١ من ذيل اصول هات اقفائية تهديقه تعديلا، لا ما اعترض به
من ان المحكمة الابتدائية تكون ذات صلاحية لرؤية الدعوي الاعتراضية على الحكم

الواجب لان الحكم المذكور سواء فيه اكان اجابياً ام عيانياً قد سقط حكمه فانه انما يراد بالاعتراض او الالغاء تشاف او التعمير رفع الحكم فانما كان بذاته مرفوعة لسقوطه بمرور الزمن عليه لم يكن قابلاً لشيء من هذه الطرق القانونية ولو قبل لامكن تصديقه وهو ساقط او فسخه ونقضه مع انه لا محل للعود الى الدعوى التي نشأ عنها لانها ان انتجت الغاء الحكم كان ذلك تحصيل حاصل وان انتجت حكماً جديداً كاساق كان اعاده لما هو ساقط وعليه لم تكن الدعوى انقضاء من قبل المدعى في حق هذا الحكم لتعمل الا على طلب مع معارضة المدعي عليه بالاستناد اليه لدى مأمور التنفيذ الذي ابي ان يستعمل صلاحيته بقتضى المواد المخصوصة من قانون الاحراء في تقرير عدم امكان التنفيذ وليس ما يبيع المدعي من مراحمرة المحكمة لاستحصال حكم بمرور الزمن على الحكم السابق ومع معارضة المدعي عليه الا ما يتقرر به من ان مرور الزمن مشروط بعدم العذر مع ان المدعي كان معذوراً عن تأدية الدين لضيق ذات يده لانه بعد ذلك وقع تأجيل الدين فلا يكون قد مر الزمن على الحكم المذكور لان المحكوم به ليس ديباً على المدعي يطالب به المدعي عليه بل هو يوم اعادة المبيع اذا ادى دينه الى دائته وهذا الحكم كان مبيهاً على ادعاء المدعي دائته بأنه احضر دينه ودائته مجتمع عن قبوله ولا محل للبحث في كونه كان معذوراً عن التأدية مدة اكثر من خمس عشرة سنة مرت على الحكم الذي استحصله بناءً على الدائنة ضده الدين الذي احضره له . فللاسباب المحررة رأيت الاكثرية في ٣ جمادى الاولى ١٣٤٤ و ١٦ كانون الاول سنة ١٩٢٥ تصديق لحكم العييز عملاً بقتضى المادة ١٣٣٧ من اصول المحاكمات الحلقوية

الرئيس

سليمان الجوخدار

قرارات محكمة التمييز

في لبنان الكبير

(دائرة الحقوق)

✽ اي متى بقلب طلب رد احكام الى طلب نقل الدعوى ✽

قرار رقم ١٧٧

في اليوم الواقع في ٢٣ د ١٠٢٥ تشكلت دائرة حقوق محكمة التمييز في
 لسان الكبير من حضرات الرئيس المسبوايه والمشتا بن محائل بك الدسائي وراحي
 بك اب حيدر بحضور المحامي العام مسيو ديس والكتاب محمد ابيدي عز الدين للنظر
 في الاستدعاء المقدم من المدعي العام لدى محكمة بدايه كسروان تاريخ ٣ تموز ٩٢٥
 المتضمن طله نقل الدعوى المتكونة بين ورثة مطران بولس مسعد و بين المطران
 وشاره الشبلي من محكمة بدايه كسروان الى محكمة اخرى تمثلها بسبب عدم امكان
 تشكيل هيئة حاكمة في المحكمة المومي ايها لالت في طله رد رئيس المحكمة المقدم من
 احد اورثة و عدان تلا المنشار بحايل بك التقرير ابيدي نطحه دمر الرئاسة وسمعت
 مطالعة المحامي العام المتضمنة طلبه نقل الدعوى المحعوت عنها الى محكمة بدايه حقوق
 بيروت اعطي القرار الآتي :

لدى التدقيق والمذاكرة

طواع الاستدعاء المقدم من استدعي العام لدى محكمة بدايه كسروان تاريخ
 ٣٠ تموز سنة ١٠٢٥ بطاب نقل دعوى و على بقرار رقم ١٣٠ الصادر في ٢٠
 لك ٢ سنة ٩٢٥

و جاء على المادتين ٧٢ من ذين قوانين اصول المحاكمات الحقوقية و المادة ٦٢ من هذا القانون وحيث ان معاد الاستدعاء المنو به ان يُدعى ابعاد لدى محكمة بداية كسروان يطلب ان تنقل الى محكمة اخرى الدعوى العقارية الموحودة في تلك المحكمة بين ورثة المطران بولس مسعود المطران شاره شمالي بسبب عدم امكان تشكيل هيئة حاكمة للبت في طلب رد رئيس المحكمة المقدمه من احد الورثة المذكورين

وحيث ان يوسف مسعود في واقع الامر قدم بتاريخ ٢٧ ايار سنة ١٩٢٥ استدعاء صاحب بئر الطون لك الحوري رئيس المحكمة بداعي الشبهة في تمييزه للحصص تم استدعي ايضاً رد المستنطق ورئيس الكتبة ادي دعي لاجل اتمام تشكيل الهيئة الحاكمة لعدم وجود حاكم اصلي واذ ان لاسباب مخنومة ولهذا فان محكمة بدايه كسروان استحالة تشكيل هيئة في قضية صاحب رد الرئيس ثم الت في صلرد المستنطق رئيس الكتبة وحيث انه في هذه الحالة يفتى صاحب رد الحكماء الى طلب نقل الدعوى الى محكمة اخرى

لهذه الاسباب

و مد استماع تقرير المستشار في ومطالعة المحامي العام وليس في جلسة هذا النهار العلنية و بعد المناقشة في غرفة المذاكرة قررت محكمة التمييز هذه باجماع الرأي صوابية استدعاء المدعى العام لدى محكمة كسروان و جاء على المادة ٦٢ من قانون اصول المحاكمات احاقوقية نقات هذه القضية الى محكمة بدايه الحقوق في بيروت لتنت على مقتضي القانون في طلبات رد الحكماء الموجه صدر رئيس الكتبة والمستنطق في محكمة بدايه الحقوق في كسروان ماداً وجدت هذه الطلبات مخفهما واقعة في محلها ثبت في طلب رد رئيس تلك المحكمة واحيراً اذا وجد هذا الطلب في محله ايضاً ثبت في اساس الدعوى المنو بها وان يتبوي المخرج من غير الحق

في ٢٣ ك ١ سنة ١٩٢٥

المحاكم المصرية

حكم مدني صادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ في الاستئناف

المرفوع من الست زينب احمد الشكثي — ضد الست لبيه حماده ومن معها

قاعدته القانونيه

البيع والايراء من الثمن

ان البيع الحاصل لشخص مع ايراء ذمته من الثمن والاشتراط عليه بان يتصرف في العقار المبيع ما داه الباع في قيد الحياة هو عقد وصية لا تنفذ الا بثلث التركة اذا كان المشتري غير وارث لانه تملك مضاف الى بعد الوفاة بدون عوض — انظر فبذة ٢٤ وما بعدها من تعليقات دلويز على المادة ١٠٠٢ مدني فرنساوي وانظر فبذة ١٨٣٤ وما بعدها من الجزء الثاني من بودري كاتشيري من شرح القانون المدني الفرنسي — وهذه هي وقائع وحجيات الحكم :

الوقائع

رفع المستأنف عليهن الاربعة الاول هذه الدعوي محكمة طنطا الاهلية فبذت بجدولها نمرة ٦٣٤ سنة ١٩١٩ ضد باقي المصوم طابن فيها الحكم بثبوت ملكيتهن للمنازل وما به من المقولات المبين جميع ذلك بذيل العريضة وتسليمها اليهن من تحت يد حضرة المستأنف عليه المعين حارساً عليه مع ما تحصل من ايراد المنزل مع الزام المستأنفة بالمصاريف ومقابل اتعاب المحاماة بحكم مشمول بالتنفيذ الموقت وبدون كفالة

والمحكمة المشار اليها قضت في هذه الدعوى بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ بحضور باثنتيت مالكية المدعيات في المنزل الموضح بالعرضة وما به من المقولات المبينة برفض الدعوى وتسليم ذلك اليهن مع ما يخص من ايراد المنزل معرفة المدعى عليه الثاني وهو الحارس مع ايراد المدعي عليها الاولى (المستأنفة) بالمصاريف و ٣٠٠ قرش اتعاب محاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات .

فرفت المستأنفة استئنافا عن هذا الحكم بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ طالبة الغاء ورفض الدعوى بما يخص بالمنزل و ريعه مع الزام المتألف عليهن الاربعة الارليات بمصاريف الدرجتين واتعاب المحاماة وبجلسة المرافعة سمعت المحكمة هذه الدعوى بما جاء بمحضر الجلسة

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الاوراق والمداولة قانونا
بما ان الاستئناف حاز شكله القانوني .

وبما ان جوهر الرراع بين الخصوم يحصر في صفة العقد الصادر للمستأنفة من خالقتها نبوية بنت ابراهيم حمادة في ٢٨ يناير سنة ١٩١٢ شملها المنزل الموضح المعالم في ذلك العقد

وبما ان الثمن الذي قدر للمنزل في العقد قد ذكر صراحة ان المستأنفة ابرئت منه .

وبما ان القضاء العالي قد قطع به في مثل هذه الحالة وهي ايراد الثمن لا يكون لوصف الحبة بانها بيع اثر قانوني ويعتبر العقد هبة لاجية ما دامت لم توثق بعقد رسمي (راجع حكم محكمة الاستئناف العليا الصادر من دوائرها المجتمعة بتاريخ اول مايو سنة ١٩٢٢ ومنشور بالمجموعة الرسمية لصفحة رقم ٦٨ سنة ١٩٢٢)

وبما ان المتألف عليهن يستندن الى هذا المبدأ والمستأنفة تدفع حجتهن بان عقد

٢٨ يناير سنة ١٩١٢ اتما هو وصية حرة لانها ليست وارثة لتبويه بنت ابراهيم حماده وبما ان عبارة العقد وان وردت فيها كلمة " بنت " عبارة " يعا صحيحا بان "

الا ان البائعة اشترطت على المشتري ان لا تصرف في ائمن الا بعد وفاتها
وبما انه مما قيل من ان هذا الشرط ضد البيع بعد الشرط بطرح لانه
مناف لصفة البيع الا ان هناك امرا حديا يفترض هذا الحكم وهو ذكر في العقد
عن ابراء المشتري من الثمن ذلك الا براء ابي هذه صفة البيع وجعل المستألف
عليهم يتمسكن بان العقد هبة بدية وحارتمن المحكمة الابتدائية في هذا الرأي

وبما ان القضاء كان قد حري على اعتد عقد البيع امو حل ففاده الى ما بعد
موت البائع بتبابة وصية ولكن محكمة الاستئناف ثوات احكامها على اعتبار هذا العقد
يعا نافذا راجع حكم محكمة سطرا الابتدائية الصادر في ١ ديسمبر سنة ١٩٠٩
ومنشور في المجموعة الرسمية سنة ١٠ صفحة ١٣٥ وحكم محكمة الزقازيق
الابتدائية الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ومنشور في المجموعة الرسمية سنة
١٩١٠ صحيفة ١٣٢ واحكام محكمة الاستئناف العليا الصادرة في ٢٣ فبراير سنة
١٩١١ و ٣١ يناير سنة ١٩١٨ و ١٣ ابريل سنة ١٩٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ ومنشور
في المجموعة سنة ١٩١١ صفحة ١٥٣ و ١٩١٨ صفحة ٧٣ و ١٩٢١ صفحة ١٢٩ و
١٩٢٢ صفحة ١٥٣ .

وبما ان هذه الاحكام لم تستعرض حالة ابراء الثمن على جلاء مثل ما هو
وارد في العقد موضوع النزاع فليس اذن من تشابه قام بصح معه التريت خشية
تناقض الاحكام

وبما ان فقهاء الشريعة الاسلامية قد نوافقوا على انه في العقود يتعين ان يكون
الالتزام بالمقاصد والمعاني لا بالالفاظ والمباني

وبما انه ليس من ريب في ان مودة المستألف عليهم ارادت ان تملك المستألفة

المرل المتنازع عليه بقية عوض ، ان لا يخذ ذلك التملك الا بعد وفاتها فحرمت عليها
نصرف الملك حتى يأتي يوم الوفاة

وبما ان هذا القصد هو ما ينجم من التعريف الثابت للوصية وهي التملك بغير
عوض المضاف الى ما بعد الموت ويكون اذن عقد ٢٨ يناير سنة ١٩١٢ وصية ويكون
اعتباره كذلك لتحقيق لغرض المتوفاة

وبما ان المستفعة مسلم بأنها غير وارثة فالوصية نافذة في ثلث التركة
وبما ان وكب المستأنف عليهن قد حمل في جلسة المرافعة قيمة تركته المورثة وقال
انه لا يعرف اذا كان المرل المتنازع عليه توازي قيمة ثلث التركة ولا توازي
وبما ان هذا النزاع يقتضى تدب خير نكوت ، موريته الاطلاع على مستندات
الاحصاء ومعايمة العقارات والمقولات التي تركتها المورثة بما فيها المرل المتنازع
عليه ، تقدير قيمة ذلك جميعا معصلة لتبيان النسبة بين قيمة ذلك المرل وبقيّة التركة
من أجل هذا

حكمت المحكمة حكم حضور با قبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع
ولا - رعتار عقد ٣١ يناير سنة ١٩١٢ صادر للست زبيب احمد الشيكشي من
نبوية بنت ابراهيم حمادة عقد وصية نافذة في ثلث تركتها

ثانيا - يدب احمد رشاد امدي حبرا في الدعوى لاداء المورية الموضحة
بأساس هذا الحكم ، على المستفعة ابداع مبلغ ٥ جنيهات على ذمة مصاريف وأتعاب
الخبير واعلامه في ظرف اسبوعين من تاريخ النطق بهذا الحكم مباشرة مملد وعلى الخبير
تقديم تقريره في مدى شهر و حد من تاريخ اعلاؤه ، حددت للمرافعة فيما لم يفصل فيه
من موضوع الدعوى جلسة الاحد ٧ فبراير سنة ١٩٢٦ واعتبرت النطق بهذا الحكم
اعلاما بالاحصاء بما جاء فيه وانقضى الفصل في المصاريف .

فهرس الحقوق

الجزء السابع من السنة الثالثة

صحيفة

الموضوعات الحقوقية

٦١٧ المقايمة بين محلة الاحكام العدلية و بين قانون فرنسا المدني

٦٢٦ معاهدة لوزان

٦٥٦ القضاء في الاسلام

٦٦ المدافعة المشروعة

في المحاكم

٦٦٥ قاضي كسروان

الشرطة

٦٦٧ من مفكرات المسبوعورو مدير الامن الاسبق في باريس

موضوعات شتى

٦٧٧ القضاء عند العرب

باب القرارات

٦٩٥ قرارات محكمة التمييز في الاستانة

٧٠٠ قرارات محكمة الاستئناف العليا في القدس

٧٠٤ قرارات محكمة التمييز في الاتحاد السوري

٧٠٨ قرارات محكمة التمييز في لبنان الكبير

٧١٠ قرارات المحاكم المصرية

درر الحكام

شرح مجلة الاحكام

ظهر الجزء الاول من هذا الكتاب الفيس والسفر اخليل لبعاء الكبير علي حيدر افندي تعريب صاحب هذه المجلة عبارة متينة على ورق صقل وهو يحتوي على مقدمة للعرب واخرى لؤلؤة وتمهيد وشرح للقواعد الكلية وكتاب السبع عدد صفحاته ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير الممتاز باع في ادارة الحقوق بافا ومكتب المحامي فهمي بك الحسيني بغزة ومكتبه بنسالمس وفي مكتبه فلسطين العممية في بفا. ثمن النسخة او احدى خمسون غرساً مصرياً بضم اليها خمسة غروش احراراً لريد .

مرف ذلك الى الجمهور الذي قرأ شيئا كثيراً في هذه المجلة .

— — —

لائحة اصول المحاكمات

ملحق العددين الاول والثاني لسنة الاولى من مجلة الحقوق

كانت حكومة فلسطين ضمت هذا الكتاب وقد نفذت نسخ هذه الطبعة مع ان الحكومة كانت تباع النسخة منه ستة قروش على رداءة في الورق .

وقد قما يطبع هذا الكتاب تحقيقاً للعددتين الاولى والثاني المذكورين في المطبعة العباسية بحيفا على ورق صقل ثناء ضماً متفكاً حياً من العيوب والساهي حاجة الى بيان افتقار كل واحد الى هذا الكتاب في ذلك معلوم بالديهة وقد عزمنا على بيعه وحملنا ثمن النسخة عشرة قروش مع مائة دينار من ادارة الخلية في بفا ومن مكتبة فلسطين العممية في القدس وفي بفا .

المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلغراف ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنبيه مصري او ما يعادله من الفروش السورية

وخمس عشرة روية

ويخصم الربع للامدة المدارس وكتب المحكم ومأموري التحقيق

من افراد البوالمس (بدرجة شاموش في دون) ويدفع الاشتراك سلفاً

وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طوق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام ام حواله على احد المصارف

واما ضمن تحرير مؤمن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية

او الانكليزية اورويا)

الاعلانات . . تخابر بشأنها الادارة

الجزء الثاني

من شرح المجلة لعلی حیدر

تعريب

صاحب مجلة الحقوق

سيصدر بعد اسبوعين

بادروا الى طلبه

من ادارة مجلة الحقوق

في يافا

ثمنه ٥٠ قرشاً

مَطْبَعَةُ الْحَقُوقِ

جاهزة بكل الحروف والادوات اللازمة لطبع الكتب والمجلات والجرائد
والاشغال التجارية على اختلاف انواعها وتطبع كل ما يطلب منها بنظافة واتقان
وفضلاً عن ذلك انها لا تكلف الزبائن بتصحيح (البروفات) ومن يعاملها
يلقي ما يسره من حسن المعاملة واتقان العمل والمهاودة في الاسعار .
وترسل الطلبات الى ادارة مجلة الحقوق في عمارة كندينوف في يافا قرب البنك
العثماني صندوق البريد ٦٦ رقم التلفون ٢٨٢

اعلان

فائدة الاعلان في مجلة الحقوق

اذا كنت تاجراً او مهندساً او طبيباً او مقاولاً او سمساراً او كنت مشغلاً في اي عمل من الاعمال ومهنة من المهن وارادت ترويج اشغالك ورغبت في ان يكون الاقبال عليك عظيماً من الجمهور فما عليك الا ان تعلن عن اشغالك او تجارتك في مجلة الحقوق التي تصدر في يافا .

ان مجلة الحقوق منتشرة في جميع الافطار العربية ومشتروكوها يعدون بالالوف خصوصاً ان اكثرهم من اهل القنى والثروة عن يهملك عرض بضاعتك عليهم اتنا نصبح اليك بان تجرب فائدة الاعلان في مجلة الحقوق ولو مرة واحدة فتشاهد ما لم يكن في حسابك من الرواج والاقبال .

مطبعت اوكقوق

جاهزة بكل الحروف والادوات اللازمة لطبع الكتب والمجلات والجرائد والاشغال التجارية على اختلاف انواعها وتطبع كل ما يطلب منها بنظافة واتقان وفضلاً عن ذلك انها لانكف الزبائن بتصحيح (البروفات) ومن يعاملها يلاقي ما يسره من حسن المعاملة واتقان العمل والمهابة في الاسعار .

وترسل الطلبات الى ادارة مجلة الحقوق في عمارة كندينوف في يافا قرب البنك

العثماني صندوق البريد ٦٦ رقم التلفون ٢٨٢

المخابرات الادارية والتحريرية

- باسم -

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلغراف ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

بافا - فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنبيه مصري او ما يعادله من الفروش السورية

وخمس عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق

من افراد البرليس (بدرجة شايوش فما دون) ويدفع الاشتراك سلفاً

وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حواله على احد المصارف

واما ضمن تحرير مؤمن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية

او الانكليزية اوروپيات)

الاعلانات . . تخابر بشأنها الادارة